الضمائر المنعكسة في الاستعمال العربي
بين أفعال النفس المؤثرة، والأفعال الباطنة
دراسة وصفية تحليلية في ضوء الأساليب العربية

إعداد

رباب إبراهيم عبد الفضيل

أ. م/ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات الإسكندرية

(العدد الرابع والثلاثون)

(الإصدار الثاني .. أكتوبر)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

الضمائر المنعكسة في الاستعمال العربي بين أفعال النفس المؤثرة، والأفعال الباطنة دراسة وصفية تحليلية في ضوء الأساليب العربية.

رباب إبراهيم عبد الفضيل
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية – جامعة الأزهر- مصر.
البريد الإلكتروني: Rbababdelfadil339.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث: يتناول هذا البحث، بالدراسة للضمائر المنعكسة، من ضمير المفعولين إلى الفاعلين، حالة كونهما لمسمى واحد، بين أفعال النفس المؤثرة، والأفعال القلبية الباطنة – دراسة وصفية تحليلية– في ضوء الأساليب العربية وتبرز قيمة الدراسة، في الكشف عن هذه الظاهرة، مختصة بها الأفعال الباطنة دون غيرها من الأفعال المؤثرة. والأسباب الدافعة لقبول الاستعمال مباشرتها لهذه الأفعال، دون غيرها، ومظاهر انعكاس الضمائر مع هذه الأفعال، من خلال التحليل الوارد للاستعمال العربي، وكذلك الكشف عن هذه الظاهرة مع الأفعال المؤثرة، وموقف النحاة من الأساليب التي وردت بها، والأسباب الدافعة لرفض الاستعمال العربي مباشرة اتصالها بهذه الأفعال المؤثرة، ومظاهر اتصالها بهذه الأفعال في الاستعمال العربي، وبحث مبطلات الانعكاس، وبحث مجوزاته عند استبدال أحد الضميرين بالاسم الظاهر، ثم مناقشة العلل العقلية للظاهرة في ضوء البحث اللغوي الحديث.

وقد سار البحث وفق منهج استقرائي وصفي تحليلي، وذلك بالوقوف على عينات مختلفة من الأساليب العربية، التي ورد بها هذه الضمائر المنعكسة، وبحث الأفعال المتصلة بها، وكشف مظاهر الاتصال بها، وتفسيرها، وتعليلها عند النحاة في حال قبول الاستعمال لها، أو رفضه إياها، وبحث الأسباب اللائقة بكل نوع من الأفعال المتصلة بها، وعرض وجهات النظر المختلفة بين النحاة، والترجيح فيما بينها، للخلوص إلى مفتاح الحقيقة في الكشف عن سر هذا الاستعمال في الأسلوب العربي.

ليصل البحث إلى أهم نتائجه في الكشف عن هذه الظاهرة مختصة بها الأفعال الباطنة دون غيرها من الأفعال المؤثرة لأمرين:

أولهما: حقيقة الأفعال المؤثرة، وأنها أفعال تصاحب النفس وتختص بها الذوات، وتقوم بها الجوارح المعبرة عن النفس.

الثاني: أن تناول الأفعال المؤثرة ومتطلباتها الأشخاص والذوات فهي تطلب الذوات لتؤثر فيها، فمدلولها الذوات، ومن ثم استحال معها اتحاد الفاعل والمفعول، واستحال كونها لشخص واحد، لاستحالة قيام أفعال الجوارح التي هي أفعال النفس والذوات؛ لتوقع التأثير على ذاتها، فتضرب النفس النفس. ومن ثم لا يقال في الاستعمال العربي ضربتُني، ولأنه لا يقال: ضرب زيدٌ زيدا وأنت تريده نفسه، فهذا ما يأباه العقل. وعلى العكس من ذلك قبول الاستعمال العربي اتصال الأفعال الباطنة بهذه الضمائر المنعكسة حيث تكمن بها خصائص تمكنها من ذلك. أهمها أنها ليست أفعالا حقيقية، فلم يتم لها تأثير من حيث كانت تتعلق بالقلوب خفية، فلا تُرى بالعين فضعفت لخفائها عن أن تؤثر، ومن ثم لا يغلب فيها التخالف بين الفاعل والمفعول فحسن معها إسناد فعل الفاعلين إلى المفعولين الأولين وجاز اتحادهما. إلى غير ذلك مما تكشف عنه الدراسة ويكشف عنه البحث.

الكلمات المفتاحية:

الضمائر المنعكسة– الدراسات اللغوية العربية – الأسلوبية– الأفعال المؤثرة– الأفعال الباطنة.

Reflected pronouns in Arabic usage between the emotional verbs of the soul and the subconscious verbs: an analytical descriptive study in the light of Arabic methods

Rabab Ibrahim Abdel-Fadil
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria - Al-Azhar University - Egypt.
Email: Rbababdelfadil339.el@azhar.edu.eg

Abstract: This research deals, by studying the reflexive pronouns, from the pronouns of the subject to the subject, the case of them being one noun, between the verbs of the affective soul, and the inner cardiac verbs - an analytical study - in the light of the Arabic methods and highlights the value of the study, in revealing this phenomenon, specialized in it Subconscious verbs without other influencing verbs. And the reasons that motivate the acceptance of the use of these verbs, and not others, and the manifestations of the reflection of the pronouns with these verbs, through the analysis contained in the Arabic usage, as well as the disclosure of this phenomenon with the influencing verbs, and the grammarians' attitude towards the methods in which they were mentioned, and the reasons that motivate the refusal of the Arabic usage directly in their connection with these Affective verbs, and the manifestations of their connection with these verbs in Arabic usage, examining the nullifiers of reflexology, and examining its ambiguities when replacing one of the two pronouns with an apparent noun.

The research proceeded according to an inductive-analytical approach, by examining different samples of the Arabic styles in which these reflexive pronouns were mentioned, examining the verbs related to them, revealing the manifestations of communication with them, their interpretation, and their justification by grammarians in the event that the use of them is accepted, or rejected, and research The appropriate reasons for each type of action

related to it, and the presentation of the different points of view among the grammarians, and the weighting between them, in order to reach the key to the truth in revealing the secret of this use in the Arab taste..

In order to reach its most important results in revealing this phenomenon, the inner acts are specific to it, and not other effective acts, for two things:

The first: the reality of the affective actions, and that they are actions that accompany the soul and are specific to selves, and are carried out by the raptors expressing the soul.

The second: to deal with the influencing verbs and their requirements of persons and selves, as they ask sufficiency to affect them, so the meanings of selves, and then using the union of the subject and the object, and the impossibility of being for one person, for the impossibility of the actions of the raptors that are the actions of the soul and selves; To anticipate the effect on itself, so the soul hits the soul, and then it is not said in Arabic usage, "You hit me," and because it is not said: Zaid hit Zaid and you want himself, this is what the mind refuses. On the contrary, the acceptance of the Arabic usage of the connection of the subconscious verbs with these reflexive pronouns, as there are characteristics that enable them to do so. The most important of them is that they are not real verbs, so they have no effect in terms of secretly related to the hearts, so they are not seen by the eye, so they weakened because of their invisibility to affect and then the difference between the subject and the object does not prevail in them. To other than what the study and research reveal.

Keywords: reflexive pronouns - Arabic usage - self verbs - subconscious verbs - Arabic styles.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمد الله حمد الشاكرين، وأصلي، وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد ...،

مشكلة البحث:

فقد لوحظ أن الاختلاف بين الأساليب العربية، سمة من سماتها، وبخاصة بين التراكيب التي تشترك مع غيرها في المكونات الأساسية للجملة، فبرغم المكون المشترك تجد الخواص الفارقة لهذا عن ذاك، وقد رأيت تحت هذا الاختلاف قوالب متميزة من الأفعال، وجدتها تختص بخاصية عند إسنادها إلى ضميري الفاعلين والمفعولين، وهي: جواز كونهما لمسمى واحد.

ودعاني إليها العزم بالبحث فيها عندما وجدت مقالًا لأحد أساتذة اللغة وهو أ.د/ فتحي حسانين يكتب تحت عنوان: استراحة لغوية على صفحته على النت يقول:

"ورد في كتاب الشوارد، أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة للحسن بن محمد الصاغاني ت ٦٥٠هـ، نقل عن أبي حاتم السجستاني ت ٢٤٨هـ في مادة (فهم) قوله: أهل بغداد يقولون: (فلان لم يفهمني، ولو فهمني لم يفعل ذلك)، ولا يجوز ذلك، ولم يذكر السجستاني المانع من جوازه".

فرأيت ثمة علاقة بين المجموعة المتحدث عنها هنا، والفعل (فهم)، فكل منهما يمثل هيئة النفس، وأحوالها، فكرست الدراسة للوصف والتحليل لمثل هذه الأساليب، الخاصة بأفعال القلب، التي تتعدى لمفعولين، لبحث هذه الظاهرة، التي بدت بصحة توحيد ضميري الفاعلين، والمفعولين لمسمى واحد، في هذه الأفعال، والسماح لها بذلك.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث وأهدافه في الكشف عن هذه الظاهرة، مختصة بها الأفعال الباطنة دون غيرها من الأفعال المؤثرة، والأسباب الدافعة لقبول الاستعمال مباشرتها لهذه الأفعال، دون غيرها، ومظاهر انعكاس الضمائر مع هذه الأفعال، من خلال التحليل الوارد للاستعمال العربي.

وكذلك الكشف عن هذه الظاهرة مع الأفعال المؤثرة، وموقف النحاة من الأساليب التي وردت بها، والأسباب الدافعة لرفض الاستعمال العربي مباشرة اتصالها بهذه الأفعال المؤثرة، ومظاهر اتصالها بهذه الأفعال في الاستعمال العربي، وبحث مبطلات الانعكاس، وبحث مجوزاته، عند استبدال أحد الضميرين بالاسم الظاهر، ومناقشة ما تم من تعليل نحوي في ضوء البحث اللغوي الحديث.

وقامت حدود البحث بناء على دراسة النقاط الآتية:

١- استبيان حقيقة الأفعال، وما تطلبه العلاجية المؤثرة.

٢- الكشف عن ظاهرة الانعكاس للضمائر مع الأفعال المؤثرة.

٣- بحث الأسباب الدافعة لرفض الاستعمال اتصال الضمائر المنعكسة بهذه الأفعال المؤثرة.

٤- بحث مظاهر كيفية الاتصال بهذه الأفعال المؤثرة، ووصفها، وتحليل الاستعمال العربي لها.

٥- الكشف عن ظاهرة انعكاس الضمائر مع الأفعال الباطنة.

٦- بحث الأسباب الدافعة لقبول الاستعمال العربي اتصال الضمائر المنعكسة بهذه الأفعال الباطنة.

٧- بحث مظاهر اتصال هذه الضمائر بالأفعال الباطنة ووصفها وتحليل الاستعمال العربي لها.

٨- بحث مبطلات الانعكاس ومجوزاته مع الاسم الظاهر

٩- مناقشة العلل العقلية للظاهرة في ضوء البحث اللغوي الحديث.

منهج المعالجة وإجراءاتها:

سار البحث وفق منهج استقرائي وصفي تحليلي من خلال الوقوف على نماذج من الأساليب الواردة بها هذه الظاهرة ودراستها بالوجه الذي يكشف عن سر هذا الاستعمال في الأسلوب العربي. وهذا ما يعنى به المنهج الوصفي(١)، والتحليلي(٢).

الدراسات السابقة:

لم يثبت من الدراسات السابقة-بحسب علمي سواء لها اتصال مباشر أو غير مباشر بالبحث- سوى كتاب آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، للأستاذ الدكتور محمد أحمد نحلة- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية- ٢٠٠٢- دار المعرفة الجامعية وقد أفدت منه ضمن مصادر البحث.

محتوى الكتاب:

يتضمن الكتاب: بحوث أربعة

الأول بعنوان: الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر

والثاني بعنوان: المنهج الاستبدالي في كتاب سيبويه

والثالث بعنوان: الضمائر المنعكسة في اللغة العربية

والرابع بعنوان: وظائف اللغة.

هذا وقد استعرت مسمى (الانعكاس) لضمير المفعول المنعكس على الفاعل، المتحد معه في المسمى في هذه الدراسة من أ.د/ محمود نحلة في كتابه: آفاق

---

(١) انظر: مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوية ص١٨٢- تأليف د. ر مضان عبد التواب- كلية الآداب- جامعة عين شمس ط (٣)- ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م- مكتبة الخانجي للطباعة والنشر.

(٢) انظر: أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير (المنهج التحليلي في البحث العلمي التعريف والأهمية) الصفحة الرئيسية عن الأكاديمية على النت- مواقع تعليمية مفيدة- بدون ترقيم.

جديدة في البحث اللغوي، حيث عرض الفكرة بوصفها مجردة، مقارنا بينها، وبين الضمير (المنعكس) في اللغات الأجنبية، من ألمانية، وانجليزية. فاستعرت مسمى (الانعكاس) لهذه الضمائر اختصارًا، وإيجازًا، وأسلوبًا معبرًا، سريعا عن التركيب الفعلي الذي اتصل بهذه الضمائر، سواء في الأفعال الباطنة، أو الأفعال الأخرى المؤثر، وسواء كان الاتصال مباشرًا أو غير مباشر، فكانت الدراسة لهذه الضمائر بين الأفعال المؤثرة والأفعال الباطنة، دراسة وصفية تحليلية في ضوء الأساليب العربية.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تقوم الدراسة على الخطة التالية:

المقدمة: وفيها العرض لمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وحدوده ومنهج المعالجة وإجراءاتها والدراسات السابقة ثم خطة البحث

ثم التمهيد ويتضمن: تحرير لبعض المصطلحات التي لها صلة بالدراسة نحو بيان مفهوم: الأفعال العلاجية المؤثرة– الأفعال القلبية الباطنة– الضمائر المنعكسة.

ثم قسمت البحث أربعة فصول

الفصل الأول: **الضمائر المنعكسة مع أفعال النفس المؤثرة**، **وفيه أربعة مباحث**:

المبحث الأول: حقيقة الأفعال المتعدية "مطلقا"، وما تطلبه العلاجية المؤثرة على الوجه الخاص.

المبحث الثاني: الكشف عن ظاهرة انعكاس الضمائر في الاستعمال العربي مع أفعال النفس المؤثرة، وموقف النحاة منها.

المبحث الثالث: الأسباب الدافعة لرفض الاستعمال العربي اتصال الضمائر المنعكسة بأفعال النفس المؤثرة.

المبحث الرابع: مظاهر اتصال الضمائر المنعكسة بأفعال النفس المؤثرة من خلال التحليل للاستعمال العربي لها.

الفصل الثاني: **الضمائر المنعكسة مع الأفعال الباطنة**، **وفيه ستة مباحث**:

المبحث الأول: المقصود بالأفعال الباطنة.

المبحث الثاني: ما يجوز اتصاله بالضمائر المنعكسة من الأفعال الباطنة، وما لا يجوز منها.

المبحث الثالث: ما أجري من الأفعال المؤثرة مجرى الأفعال الباطنة في قبول ظاهرة الانعكاس.

المبحث الرابع: الكشف عن ظاهرة انعكاس الضمائر في الاستعمال العربي مع الأفعال الباطنة، وموقف النحاة منها.

المبحث الخامس: الأسباب الدافعة لقبول الاستعمال العربي اتصال الضمائر المنعكسة بالأفعال الباطنة.

المبحث السادس: مظاهر انعكاس الضمير مع الأفعال الباطنة من خلال التحليل للاستعمال العربي لها.

الفصل الثالث: **مبطلات الانعكاس ومجوزاته مع الاسم الظاهر**، **وفيه مبحثان**:

المبحث الأول: مبطلات الانعكاس مع الاسم الظاهر للظاهرة.

المبحث الثاني: مجوزات الانعكاس مع الاسم الظاهر.

الفصل الرابع: **مناقشة العلل العقلية للظاهرة في ضوء البحث اللغوي الحديث**

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج المستخلصة من الدراسة

ثم ثبت المصادر والمراجع.

ثم فهرس الموضوعات.

التمهيد

ويتضمن: تحرير مفهوم بعض المصطلحات التي لها صلة بالدراسة نحو بيان مفهوم:

الأفعال العلاجية المؤثرة- الأفعال القلبية الباطنة- الضمائر المنعكسة

أولا: الأفعال العلاجية المؤثرة:

"فقد اشتهر بين المتخصصين المعنى الاصطلاحي: أن الفعل: "ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"(١).

والذي أريد توضيحه هنا قبل المعنى الاصطلاحي، في المعنى اللغوي؛ لتوضيح مفهوم الفعل بصفة أساسية؛ فما هو مفهوم الفعل؟

ذكر الفيروز آبادي أن: "الفعل، بالكسر: حركة الإنسان، أو كناية عن كل عمل متعد"(٢) ويقول الكفوي: "الفعل: التأثير من جهة مؤثر، وهو عام لما كان بإجادة أو غير إجادة ولما كان بعلم أو غير علم، وقصد أو غير قصد، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات"(٣).

ثم قال:

"والفعل موضع الحدث، ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام"(٤)

نفهم من خلال العرض لرأي الفيروز آبادي والكفوي:

---

(١) انظر: الأصول في النحو ج١/ ٣٨، لابن السراج- تحقيق د/ عبد الحسين القلي- مؤسسة الرسالة، وهمع الهوامع ج١/ ٧- للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة.

(٢) القاموس المحيط لمادة (ف- ع- ل) ص١٢٥٥- للفيروز آبادي- راجعه أس محمد الشامي- زكريا جابر أحمد- دار الحديث- القاهرة ط١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

(٣) الكليات للكفوي المتوفى ١٠٩٤هـ ص٦٨٠- تدقيق د/ عدنان درويش- محمد المصري مؤسسة الرسالة.

(٤) المصدر السابق الصفحة نفسها.

أن الفعل بالكسر هو اسم من المصدر وأثر مترتب على المعنى المصدري من حيث كان هو التأثير، ويستوضح ذلك بقول الجرجاني: "الفعل: هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير، أو الهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا".(١)

نخلص بذلك:

إلى أن الفعل لغة: كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا، فيقرب المعنى اللغوي بذلك من المعنى الاصطلاحي من حيث كان الفعل موضوع لحدث، ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام. أي في زمان معين ونسبة تامة بينهما أَثَرَ.

والمراد بالمؤثرة: من أَثَرَ: والأَثَرُ: محركة: بقية الشيء، وأثر فيه تأثيرا: ترك فيه أثرا(٢).

فالأفعال المؤثرة: هي ذلك المفهوم من الفعل نفسه أن الفعل كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا.

وكذلك الأفعال العلاجية: هي تلك الأفعال المؤثرة.

فالعلاجية من: عَالَجَهُ عِلاجاً ومعالجة: أي زواله، وداواه(٣) ولا يكون ذلك إلا بتحريك العضو، لذا يقول الجرجاني الفعل العلاجي: "ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم". والفعل الغير العلاجي: ما لا يحتاج إليه كالعلم والظهر"(٤).

ندرك من خلال التعريف أن الفعل العلاجي؛ هو الفعل المؤثر نفسه بصورة أكثر توضيحا، من حيث كان الفعل يحتاج إلى حدوثه، تحريك عضو حتى يحدث التأثير. وبهذا يظهر أن كل الأفعال التي يحدث منها أثر بتحريك العضو هي الأفعال العلاجية المؤثرة، نحو: ضرب- هلك- قتل- أكل- شرب.

---

(١) التعريفات- للجرجاني علي بن محمد بن علي ت ٨١٦هـ- ص٢١٥- تقديم د/ إبراهيم الابياري- دار الريان للتراث.

(٢) انظر القاموس المحيط مادة (أ- ث- ر) ص٣٧.

(٣) المصدر السابق مادة (ع- ل- ج) ص١١٣٠

(٤) انظر: التعريفات ص٢١٦.

ثانيا: **الأفعال القلبية الباطنة**:

فالباطن داخل كل شيء[١].

والأفعال القلبية الباطنة: هي ما لا يحتاج فيها إلى تحريك العضو، فتأثيرها غير مرئي بحركة الجوارح؛ لأن محلها القلب، فهي خفية، وما كان بحاسة يدرك أثره، وما لم يكن بحاسة فلا يدرك أثره

وهو المفهوم من قول الجرجاني: "الفعل الغير العلاجي: ما لا يحتاج إليه"[٢] – أي لا يحتاج في حدوثه إلى تحريك العضو – وأمثلته: العلم والظهر والظن واليقين، وهو المصطلح عليه من باب ظن وعلم ورأى.

ثالثا: **الضمير المنعكس**:

أما الضمير فهو المضمر الذي وضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذكره لفظا نحو: زيد ضربت غلامه، أو معنى، بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى: ﴿**أعدلوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [المائدة ٩] أي العدل أقرب، لدلالة اعدلوا عليه، أو حكما أي ثابتا في الذهن كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيد قائم.

فالمضمر كما يقول الجرجاني: "عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم، أو المخاطب، أو غيرهما، بعد ما سبق ذكره، إما تحقيقا، أو تقديما"[٣]

فالضمير هو المضمر كما أشار إليه الجرجاني من متكلم أو مخاطب أو غائب شريطة أن يسبق بما يفسره تحقيقا أو تقديرا.

ويكون على نوعين: متصلا: وهو ما لا يستقل بنفسه في التلفظ.

ومنفصلا: وهو ما لا يستقل بنفسه[٤].

---

(١) القاموس (ب– ط– ن) ص١٤٠.

(٢) انظر التعريفات ص ٢١٦.

(٣) السابق، ٢٧٩.

(٤) انظر: التعريفات ٢١٧

وأما المنعكس:

فمن عكس الشيء يعكسه عكسا فانعكس: رد آخره على أوله[١]

فالعكس في اللغة: "عبارة عن رد الشيء إلى سننه". أي على طريقه الأول. يقول الجرجاني مثل عكس المرآة إذا ردَّت في بصرك بصفائها إلى وجهك بنور عينك"[٢]

والمقصود به هنا في الدراسة:

هو ضمير المفعولين المنعكس على الفاعلين المتحدين معه في المسمى بأن يكونا لمتكلم واحد أو لمخاطب واحد أو لغائب واحد نحو علمتُني، علمتك، علمهُ.

(١) انظر: لسان العرب (ع- ك- س) ص٣٥٦- لابن منظور- دار المعارف

(٢) التعريفات ص ١٩٨.

الفصل الأول

اتصال الضمائر المنعكسة بأفعال النفس المؤثرة

المبحث الأول

حقيقة الأفعال المتعدية "مطلقا"

وما تطلبه المؤثرة على الوجه الخاص

المطلب الأول

حقيقة الأفعال المتعدية "مطلقا"

حقيقة الأفعال المتعدية في المطلق مؤثرة، وغير مؤثرة، أن لها تعلقا تقع عليه، وتتعلق به، فـ (ضربت) يدل على الضرب، والضرب يتعلق بمضروب يقع عليه، و(ظننت) كذلك يدل على الظن، والظن يتعلق بمظنون يقع عليه[١]، وكذلك أعطيت يدل على الاعطاء، والاعطاء يتعلق بمعطى له، وهكذا يكون في كل فعل متعد، سواء كان من باب ضرب، مما يتعدى إلى واحد، أو إلى اثنين كأعطى، وعلم، أو إلى ثلاثة كأعلم، وأرى، وأخبر، وأنبأ، وحدث، وسواء كان من الأفعال العلاجية المؤثرة، أو كان من الأفعال القلبية الباطنة[٢]، فليس التأثر شرطًا في عمل الفعل، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلق بالمفعول، فإذا تعلق بالمفعول تعدى إليه لذا تقول: (ذكرت زيدًا) فيتعدى إلى زيد، وإن لم يكن مؤثرًا فيه، إلا أنه لما كان له به تعلق عمل، لأن (ذكرت) تدل على الذكر، والذكر، لابد له من مذكور، فيتعدى إليه فكذلك ههنا في الأفعال المتعدية بشكل عام[٣]. بخلاف الفعل غير المتعدي، كقعد[٤].

---

(١) انظر: أسرار العربية لابن الأنباري، صـ١٥٨، تحقيق: محمد بهجت البيطار.

(٢) انظر: الكافية بشرح للكافية جـ١٣٥/٤، للرضي– تصحيح: يوسف حسن.

(٣) انظر: أسرار العربية صـ١٥٩.

(٤) انظر: الكافية بشرح للكافية للرضي جـ١٣٥/٤.

المطلب الثاني

الأفعال المؤثرة، وما تطلبه على الوجه الخاص

عندما ننظر إلى حقيقة الأفعال، نرى أنها على نوعين، علاجية مؤثرة، وأخرى قلبية باطنة، فترى أن الأفعال المؤثرة هي أفعال الجارحة والحواس، تقوم بها النفس، فتوقعها على الذوات، فإذا قلت: (ضرب زيدٌ عمرًا) فتكون قد أوصلت الفعل إلى عمرٍو بواسطة غيره، فهي كما يقول المبرد:

"أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بمفعولاتها"(١).

وكما يقول ابن يعيش: "الغالب في هذه الأفعال على وجه الخصوص من نحو ضرب وأعطى أن الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم"(٢)، ويستكمل حديثه ليرى أن أفعال النفس هي الأفعال التي لا تتعدى نحو: قام زيد وجلس بكر وظرف محمد، فلا تتعدى في واحد من أنواع متعددة وقد تتعدى، فإذا تعدت كان لها تأثير في المفعول، فلزم تعلقها بالذات، لا الحدث وكان من متطلباتها إيقاع الفعل بغير الفاعلين، لأن الغالب فيها المغايرة بين الفاعليين والمفعوليين(٣).

ومعنى قولنا: تقع على الذوات أن قولك: (ضرب زيدٌ عمرًا) الضرب موقوع بعمرو، فلزم أن يكون الفاعل ليس عمرًا، لذلك كان زيدًا، فلا يجوز في مثل هذه الأفعال اتحاد الفاعل، والمفعول، من حيث حقيقتها التأثير، فجاز لك أن يكون زيد القائم بالأثر في عمرو بالضرب، وهذا هو المقبول.

أما أنك تقول: (ضربتُني)؛ فلا يقبل في المعنى، فلا يقبل أن تكون الجارحة التي تخصك، هي نفسها موقوع عليها الضرب، لأن كما قلنا هذه الأفعال

---

(١) راجع المقتضب جـ٤/٤٠٣- ٤٠٤. تحقيق: الشيخ عضيمة- القاهرة ١٣٩٩.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ٧/٨٨، لابن يعيش- مكتبة المتنبي.

(٣) انظر: حاشية الصبان جـ٢/٢٦، بشرح الأشموني- فيصل عيسى البابي الحلبي.

واصلة إلى الذات والنفس، والغالب فيها أن يقوم بها غيرها من الفاعلين، لما تحدثه من أثر ظاهر ومحسوس.

فأصل الفاعل أن يكون مؤثرًا، والمفعول متأثرا منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر(١)، لذا لذم لها مغايرة الفاعل للمفعول والعكس.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي جـ١٦٩/٤، وانظر: منهج السالك للأشموني جـ٢٦/٢-٢٧.

المبحث الثاني

الكشف عن ظاهرة انعكاس الضمائر في الاستعمال العربي مع أفعال النفس المؤثرة وموقف النحاة منها

أولًا: عند سيبويه:

فيرى:

أولًا: استنكار إسناد أفعال النفس المؤثرة إلى الضمائر المنعكسة (من كل ضميرين متحدين في النوع فاعلًا ومفعولًا). فلم يثبت عند سيبويه بحسب استقرائه للتراكيب اللغوية أن ظهر في كلامهم من اتحاد ضميرين متصلين أحدهما للفاعل والآخر للمفعول على ضوء ما فهمت من انعكاس الضمير مع الأفعال المؤثرة، ومن ثم نفى أن يقال: اضرِبْكَ، ولا اقْتُلْكَ، ولا ضَرَبْتَك، لما كان المخاطب فاعلًا، وجعلت مفعوله نفسه، وكذلك المتكلم، فلا يقال: أهلكتُني ولا أهلكني، لأنه جعل أيضًا نفسه مفعوله، فتوقع الفعل عليها، وكذلك الغائب لا يقال: ضربه، إذا كان فاعلًا وكان مفعوله نفسه. فكل هذه الأمثلة مما يقبح في لغة العرب على حد شهادة سيبويه بذلك، فلا يجوز إذن مباشرة مثل هذه الأفعال المؤثرة للضمائر المنعكسة حيث جاء نص كلامه:

"هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمَر المخاطَب، ولا علامة المضمَر المتكلم، ولا علامة المضمَر المحدَّث عنه الغائب. وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: اضرِبْكَ، ولا اقتُلْكَ، ولا ضربْتَك، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبُح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم (اقتُل نفسك) و(أهلكتَ نفسك)، عن (الكاف) ها هنا وعن (إياك)[1]" ثم قال أيضا:

"وكذلك المتكلم، لا يجوز له أن يقول أهلكتُني ولا أُهلكُني لأنه جعل نفسه مفعولة فقبُح؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفعُ نفسي عن (نى)، وعن إياي،

(١) الكتاب جـ٢/٣٦٦، تحقيق: عبدالسلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة.

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول ضربه إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم: ظلم نفسه، وأهلكَ نفسه[١]".

فلم يثبت الاتصال بمثل هذه الأفعال، وعنده أن العرب استغنت عن ذلك الاستعمال بتركيب آخر، وهو ما أنت تقصده، فأنت تقصد نفسه، مع الغائبة ونفسك مع المخاطب ونفسي مع المتكلم فلك هذا اللفظ متصلًا به الضمير المنعكس على اعتبار أن اللفظ الأول نفس مضاف والضمير المنعكس المتصل به مضاف إليه. إذن يفسد في نظر سيبويه أن تقول: ضربتَك وضربتُني وضربَه.

ثانيًا: أن الأمثلة التي وردت في أثناء الاستعمال عندما أرادت العرب أن توقع الفعل على الذوات لوحظ أنها تستعين بلفظ (النفس) مضافًا إليه ضمير الذات، أما لفظ (النفس) على وجه الخصوص فلأنها قصدتها بضمير الذات، ولن تقصد غيرها في مثل هذه الأساليب، سواء على لفظ المفرد، إذا أرادت إفراد المفعولين، أو على لفظ الجمع (أنفس) إذا أرادت جمع المفعولين.

ثالثًا: أقرَّ الاستعمال العربي إيقاع أفعال النفس المؤثرة على الذوات بواسطة (أجنبي) مضاف إلى الذوات.

رابعًا: ما اصطلح عليه بالضمير المنعكس في (اللغات الأجنبية)[٢] أقر به الاستعمال العربي إلا أنه لم يصطلح على الاسم، واستوجب له بديلًا عنه أن يطلق على كل فعل ورد فيه الفاعل، والمفعول، ضميرين متصلين متحدين في النوع تكلما، أو خطابا أو غيبة.

---

(١) السابق جـ٢/٣٦٧.

(٢) انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر بحث الضمائر المنعكسة في اللغة العربية ص ٢٣٥ د. محمود أحمد نحلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية ٢٠٢- دار المعرفة الجامعية.

خامسًا: أبت العربية قبول الأفعال المؤثرة الاتصال بالضمائر المنعكسة، واشترطت شرطًا لن ترض عنه بديلًا، كما وصل لنا من نص سيبويه وهو أن تكون مقيدة بأجنبي على الأقل استغناءً بهذا الأجنبي عن مباشرة هذه الأفعال لهذه الضمائر المنعكسة.

سادسا: خصوصية فكرة الضمائر المنعكسة في وصفها بدقة؛ كشفت عنه الأساليب العربية باختلافها بحسب العوامل المتعلقة بها، فالأساليب التي وردت بها مع أفعال النفس المؤثرة، تختلف في حكمها عن غيرها.

سابعًا: إقرار الاستعمال العربي بفكرة (الاستغناء)، فيسكت العربي عن (تركيب) للاستغناء عنه (بتركيب آخر)، يؤدي مؤداه.

ثامنًا: تقوم فكرة الاستغناء عند العرب عندما لا يصلح التركيب للمعنى المراد، فيعدل عنه إلى غيره إذ بالأخير يتحقق المقصد، والمطلوب.

ثانيًا عند النحاة:

فقد أجمع النحاة إتباعًا لسيبويه على رفض اتصال الأفعال المؤثرة بالضمائر المنعكسة إلا بقيد "النفس".

فترى المبرد يقول: "فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه، فيتصل ضميره ... فأما ضربتُني وضربتَك يارجل فلا يكون"(١).

وترى ابن السراج يقول: "واعلم أنه لا يجوز أن يجتمع ضمير الفاعل والمفعول، إذا كان المفعول هو الفاعل في الأفعال المتعدية، والمؤثرة، لا يجوز أن تقول: ضربتُني، ولا أضْرِبْك، إذا أمرت، فإن أردت هذا قلت: ضربت نفسي، وأضرب نفسك، وكذلك الغالب، لا يجوز أن تقول: ضربه، إذا أردت ضرب نفسه"(٢).

---

(١) راجع المقتضب جـ٣/٢٧٧.

(٢) راجع الأصول في النحو جـ٢/١٢١، لابن السراج، تحقيق: زهير غازي- مكتبة النهضة.

وترى ابن الأنباري بقول: "لا تقول: ضَرَبْتُني"(١).

وترى الزمخشري يقول: "لا تقول: شتمتُني ولا ضربتَك"(٢).

ويقول ابن يعيش: "اعلم أن الأفعال المؤثرة إذا أوقعها الفاعل بنفسه، لم يجز أن يتعدّى فعلُ ضميره المتّصل إلى ضميره المتّصل، فلا يُقال: ضربتُني، ويكون الضميران للمتكلّم، ولا ضربتَك، ويكون الضميران للمخاطب، ولا نحوُ ذلك"(٣).

ويقول ابن مالك: "ولا يجوز في أكرم وشبهه، أن يقال: (أكرمتُني، وأكرمتَك) بل الواجب إذا قصد ذلك أن يقال: أكرمتُ نفسي وأكرمتَ نفسك"(٤).

ويقول الرضي: "لا تقول: ضرب زيدُ زيدًا، وأنت تريد: ضرب زيدٌ نفسه، فلم يقولوا: ضربتُني، ولا ضربتُنا، وإن تخالفا لفظًا، لاتحادهما معنى، ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلًا، فقصد، مع اتحادهما معنى: تغايرهما لفظا بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه، لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه، مظهرين، متغايرين في الظاهر"(٥).

وكذلك قال ابن هشام: "لا يقال ضربتُني، ولا فرحت بي"(٦).

---

(١) راجع الإنصاف جـ٢/٧٠٠، لابن الأنباري، المكتبة العصرية- صيدا- لبنان.

(٢) راجع المفصل بشرح المفصل جـ٧/٨٨.

(٣) السابق نفس الموضع.

(٤) راجع شرح الكافية الشافية جـ٢/٥٦٥، تحقيق: عبدالمنعم هريدي- دار المأمون للتراث- مكة المكرمة، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك جـ٢/٢٤، لابن مالك بتحقيق: محمد عبدالقادر وطارق فتحي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

(٥) راجع شرح الكافية جـ٤/١٧٠.

(٦) انظر: مغني اللبيب جـ١/٢٤٣، لابن هشام، تحقيق: حنا الفاخوري- دار الجيل- بيروت.

تعقيب:

نستنتج الآتي:

١- أن النحاة يتفقون مع الاستعمال الوارد عن العرب، أخذًا بصورة التركيب، والمعنى المراد منه، فالتركيب العربي يرتبط بالمعنى، ارتباطه بظاهر اللفظ، فلا إنصاف للفظ دون المعنى، أو المعنى دون اللفظ.

٢- أن أفعال النفس الظاهرة لا تباشر الضمائر المنعكسة أمر حتمي أقر به وكشف عنه الاستعمال العربي.

٣- ترضى العربية بديلًا عن الاتصال هنا بالفصل بفاصل (ما)، وليكن بحسب ما طرح هنا الفصل بلفظ (أجنبي) وهو لفظ (النفس) على الأخص، مجمع عليه، ومتفق عليه، عند الجمهور.

المبحث الثالث

الأسباب الدافعة لرفض الاستعمال العربي

اتصال الضمائر المنعكسة بأفعال النفس المؤثرة

اختلف النحاة في العلة التي دعت إلى رفض الاستعمال العربي اتصال الضمائر المنعكسة بالأفعال العلاجية المؤثرة ليرى كل منهم علة بحسب منظوره لهذا الأسلوب فكانت العلة:

عند سيبويه: للاستغناء عنها بكلمة النفس(١)، كما كشف الاستعمال بذلك.

وكانت عند الفراء: أن الغالب مغايرة الفاعل للمفعول حيث قال: "فلما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فَعَلْتُ على اسمه إلا بالفصل"(٢).

فكلام الفراء صريح في أن مثل هذه الأفعال المؤثرة من باب ضربت لا يجوز أن يكون فاعلها، مفعولها، فتكون الذات واحدة إلا بحالة فصل، فيبعد المفعول عن الفاعل في اللفظ، بشكل أو بآخر ولا يصح الاتصال بهذا الإضمار الموحد.

ورأى المبرد العلة: لئلا يكون الفاعل مفعولا، حيث جاء نص كلامه فقال: "(ضربت) وبابها أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بمفعولاتها فما كان بعدها فله معناه وكذلك أعطيت وبابها نحو: أعطيت زيدًا درهما وكسوت زيدًا ثوبًا إنما هي أفعال حقيقية، ودفع كان منك إلى زيد، ونقل لمفعول إلى مفعول به، فالدرهم والثوب منقولان وزيد منقول إليه"(٣).

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/٢٦٦- ٢٦٧.

(٢) انظره في الهمع جـ٢/٢٤٠- ٢٤١، للسيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة، وحاشية الصبان جـ٢/٢٦.

(٣) المقتضب جـ٤/٤٠٣- ٤٠٤.

فيلاحظ في نص المبرد أمران:

أحدهما: أن باب (ضرب) أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بها وهذا يعني أن طبيعة الأفعال هذه أن تقع على الذوات فتكتفي بها، من حيث إنها متعلقة بها، فهي تتعلق بالذوات لتؤثر فيها، فإذا قلت ضرب زيد عمرًا، أثر زيد الضرب في عمرو، فالضرب يطلب الذات ليؤثر فيها ويوقع عليها ومن ثم يتعدى إليها، ويكتفى بها في دلالة المعنى.

الثاني: باب (أعطى) مثل باب (ضرب)، فأعطى يطلب الذات ليقع عليها. ويتعلق بها، ومن ثم يتعدى إليها، لأنه فعل حقيقي مثل ضرب والأفعال الحقيقية تتعلق بالذوات، وتصل إليها وتعمل فيها النصب، وتنقل من مفعول إلى مفعول.

تعقيب:

تؤكد الدراسة على:

أن هذه الأفعال وأصله إلى (الذات) فتنقل إليها فمدلولها يتعلق بذات الشيء، فيكتفى بها، مما يترتب عليه استحالة أن يوقع الفاعل الفعل على نفس ذاته، بل يلزم من مغايرة الفاعل للمفعول حتى يقوم الفاعل بالفعل، فيوقع الأثر على الذات، لاستحالة إحداث الأثر على نفسك، ففعل الجوارح يقوم به فاعل مغاير للمفعول، فلا يعقل بناء على هذا التحليل أن تقول ضرب زيدٌ زيدًا، فيكون فاعل الضرب زيد والمفعول الواقع عليه الضرب زيد نفسه، فهذا لا يقبله العقل، بل يرفضه الذوق العربي، مما يدل على أن الذوق العربي ينتمي إلى عقلانية المعنى، وتفهمه.

أما **الزجاج** فقد أتبع علة سيبويه في قوله بالاستغناء، فعنده أنهم:

استغنوا عن ضربتُني، بضربت نفسي، كما استغنوا (بكليهما) عن تثنية (أجمع)، فلم يقولوا: (قام الزيدان أجمعان).

وإنما كانوا قد جمعوه فقالوا: (قام القوم أجمعون)، كذلك لم يقولوا: (ضربتني)، استغنوا عنه بضربت نفسي، لأن النفس كغيره، ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب

نفسه فيقول: يا نفس لا تفعلين، كما يخاطب الأجنبي؟، فكان قوله: ضربت نفسي بمنزلة ضربت غلامي(١).

أما **السيرافي:** فقد انتقد من رأى أن العلة: تطابق الفاعل بالكلية، مع المفعول بالكلية، من حيث الإضمار، والاتصال ونوع الضمير، ورأى خلاف ذلك، حيث قال: "اعتمد المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال أضْرِبْك وضربتُني وضربتك ونحو ذلك، على أن الفاعل بكليته، لا يكون مفعولًا بكليته، فأبطلوا من أجله ضربتني، وضربتك، واضربك، وما أشبهه. وهذا كلام إذا فتش، وسُبر: لم يثبت، وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعل، وأخرجه من العدم إلى الوجود، نحو خلق الله للأشياء التي كونها، ولم تكن كائنة من قبل، وما يفعله الإنسان من القعود، والقيام، ولا يجوز أن يكون الفاعل موجودًا قبل وجود المفعول، فإذا قلنا: ضرب زيد عمرًا، فالذي فعله زيد، إنما هو الضرب، وهذا شيء يحيط به العلم، بأن زيدا لم يفعل عمرًا، وإطلاق النحويين أنه مفعول مجاز"(٢).

فيرى **السيرافي** بنصه السابق أن العلة ترجع إلى أن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعل، وأخرجه من العدم فتقول: خلق الله الأشياء فيقع الخلق على إيجاد الأشياء بعد العدم، فكيف يتحقق ذلك إذا قلت: ضربتُني؟ فهل ضمير التكلم أنا هنا كفاعل أوجد نفسي بعد عدم؟ لا يتحقق المراد من المفعول الصحيح على هذا الاستعمال لذلك وجب إبطاله.

على أنه يؤمن بأن إيجاد المفعول من العدم يلزم أن يكون على سبيل المجاز لا الحقيقة في بعض الأساليب.

أما ابن يعيش فقال: "وإنّما امتنع ذلك؛ لأنّ الغالب من الفاعلين إيقاعُ الفعل بغيرهم، وأفعالُ النفس هي الأفعال التي لا تتعدّى، نحوُ: "قام زيدٌ"، و"جلس

---

(١) انظره في شرح المفصل جـ٧/٨٨.

(٢) الكتاب جـ٢/٣٦٦ بالهامش.

بكرٌ"، و"ظرُف محمّدٌ"، ونحوِ ذلك. فإذا اتّحد الضميران، فقد اتّحد الفاعل والمفعول من كلّ وجه. وكان أبو العبّاس يحتجّ لذلك بأن الفاعل بالكلّية لا يكون المفعول بالكلّيّة. وهذا معنى قولنا: لأنه لا بدّ من مغايَرة ما؛ ألا ترى أنه يجوز "ما ضربني إلا أنا"؛ لأنّ الضميرَيْن قد اختلفا من جهةِ أن أحدهما متصلٌ، والآخر منفصلٌ، فلم يتّحدا من كل وجه"[١].

يفهم من نص ابن يعيش: أنه يبطل ظاهرة الانعكاس لأمرين: أحدهما أن الغالب في الأفعال المؤثرة التغاير بين الفاعل والمفعول.

والثاني: أن الفاعل بالكلية، لا يكون المفعول بالكلية في استعمال العرب فلزم المغايرة بفصل أو تقديم أو حذف أو نحو ذلك.

وعلل **الرضي:** بأن الفاعل مؤثر والمفعول متأثر به، فيلزم التغاير حيث قال: "أصل الفاعل أن يكون مؤثرًا والمفعول به متأثرًا منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنى، كره اتفاقهما لفظا، فلذا: لا تقول: ضرب زيدُ زيدًا، وأنت تريد: ضرب زيدٌ نفسه، فلم يقولوا: ضربتُني ولا ضربتُنا، وإن تخالفا لفظا، لاتحادهما معنى، ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد فيهما ضميرًا (لاتحادهما معنى): (تغايرهما) (لفظا) بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: (ضرب زيد نفسه)، لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه، مظهرين، متغايرين في الظاهر"[٢].

وقال الأشموني بعلة التأثير والتأثر ولزوم التغاير بين المؤثر والمؤثر فيه إتباعا للرضي[٣] وأتبعهما الصبان[٤].

---

(١) شرح المفصل جـ٧/٨٨.

(٢) راجع شرح الكافية للرضي جـ٤/١٦٩.

(٣) انظر: منهج السالك للأشموني جـ٢/٢٦-٢٧.

(٤) انظر: حاشية الصبان جـ٢/٢٦.

واكتفى **السيوطي** بالإشارة إلى علل السابقين حيث قال: "ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال. لا يقال: ضربتني، ولا ضربتك، ولا زيد ضربته بالاتفاق".

وعلل **سيبويه** بالاستغناء عنه بالنفس نحو: **(قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي)** [سورة القصص الآية ١٦].

وقال **المبرد:** لئلا يكون الفاعل مفعولًا.

وقال غيره: لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد، أحدهما رفع والآخر نصب. وهما لشيء واحد.

وقال **الفراء:** "لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فَعَلْتُ على اسمه إلا بالفصل"(١).

أما **الصبان** فخشي اللبس من فهم ما هو الغالب فقال: "يريد: أن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول، فلو قالوا ضربتُني مثلا لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير، ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك"(٢).

تعقيب:

بالنظر في العلل المطروحة عند النحاة لتفهم وجه إبطال اتصال الأفعال المؤثرة بالضمائر الموحدة بين الفاعل والمفعول أرجح القول بالآتي:

أن الذوق العربي اهتدى لاستعمال مثل هذه الظاهرة من خلال تراكيب مختلفة، لم يكن الاتصال المباشر من ضمنها، بل أتى بها في صور أخرى، نحو الفصل، بلفظ أجنبي مضافًا إليه المفعول. لذا يعتمد علة سيبويه والزجاج في قولهما بالاستغناء.

ولكن إذا نظرنا لمنطق النحاة تجد أن كلًا منهم أعمل فكرة ليصل جميعهم في الغالب إلى نقطة اتحاد وهي أن الأفعال المؤثرة يقوم الفاعل فيها بالتأثير

---

(١) همع الهوامع جـ٢/٢٤٠- ٢٤١، وانظر حاشية الصبان جـ٢/٢٦.

(٢) حاشية الصبان ج٢/ ٢٦.

والمفعول يتأثر منه، فيلزم المغايرة، وأن الغالب هو التغاير، فلا يكون الفاعل مفعولًا، ولئلا يجتمع ضميران على شيء واحد، أحدهما يكون ضمير رفع، والآخر يكون ضمير نصب، وهذا لا يتوافق مع استعمال العرب في هذه الأفعال تحققا مع ما يقبله العقل.

المبحث الرابع

مظاهر انعكاس الضمير مع (أفعال النفس المؤثرة)

من خلال التحليل للاستعمال العربي لها

كشف الاستعمال العربي عن ظهور الضمير المنعكس مع أفعال النفس المؤثرة بأشكال متعددة ويلزم التقسيم لها بحسب الضمير نفسه متصلًا أو منفصلًا.

المطلب الأول

الضمير المنعكس عندما يكون متصلا

وله ثلاث صور بحسب ظاهر التراكيب:

الصورة الأولى: يكون مسبوقا بلفظ نفس أو أنفس

فقد ظهر أن الضمير المنعكس يلزم أن يسبقه (أجنبي) مع هذه الأفعال المؤثرة، وهذا الأجنبي ظهر في أكثر الأساليب العربية في صورة لفظ (نفس) أو (أنفس).

فمن شواهده في القرآن قوله تعالى:

١- ﴿**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾ [سورة البقرة من الآية: ١٣٠] الشاهد في قوله: (سفه نفسه) أي سفه هو نفسه حيث اتحد الضميران غيبة. قال **الزجاج:** "وقد أكثر النحويون واختلفوا في تفسير (سفه نفسه) وكذلك أهل اللغة، فقال الأخفش[١]: أهل التأويل يزعمون أن المعنى (سَفَّه نفسه)[٢]" وبذلك يكون الفاعل ضميرًا متصلًا مستترًا والنفس مفعولًا به مضافا والضمير المنعكس على الفاعل مضافًا إليه.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١/٢٠٩، تحقيق: د/ عبدالجليل شلبي- عالم الكتب.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش جـ١/١٥١، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي- ومحمد على النجار- مكتبة المجلد العربي.

٢- ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ﴾ [سورة النساء من الآية: ٢٩] أي: لا تقتلوا أنتم أنفسكم، حيث اتحد الضميران خطابا. **قال الزجاج:** أي لا يقتل بعضكم بعضًا[١] فيكون الفاعل الضمير المتصل الواو لأنها بمقام بعضكم والمفعول هو أنفس لأنه بمقام بعضا ثم أنه مضاف إلى الضمير المنعكس على الفاعل.

٣- ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ﴾ [سورة آل عمران من الآية: ٢٨] أي: يحذر الله إياكم نفسه فالشاهد: الله نفسه فاتحد الضميران غيبة أي (هو نفسه).

٤- ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة التحريم من الآية: ٦] أي: أنتم أنفسكم.

٥- ﴿ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [سورة آل عمران من الآية: ١١٧] أي: هم أنفسهم.

٦- ﴿ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة النساء من الآية: ٦٦] أي: أنتم أنفسكم.

٧- ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦۖ﴾ [سورة يونس من الآية: ١٠٨] أي: هو لنفسه.

٨- ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [سورة الأعراف من الآية: ٢٣] أي: نحن أنفسنا.

٩- ﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [سورة الأنعام من الآية: ١٢] أي: هم أنفسهم.

ومن شواهده في الحديث: عن النبي ﷺ قال:

١- "حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا"[٢] أي: أنتم أنفسكم.

٢- "الشهيد من احتسب نفسه على الله"[٣] أي: هو نفسه.

٣- "لاحاسبن نفسي له ما حاسبتها لأبي بكر"[٤] أي: أنا نفسي.

---

(١) انظر: معاني الزجاج جـ٢/٤٤.

(٢) سنن الترمذي- كتاب القيامة، في كتاب الكتب الستة جـ١/ ٢٠٤١، رقم الحديث ٢٤٥٩، باب ٢٥.

(٣) في مسلم في صحيحه كتاب الجهاد ٢٥، في كتاب الكتب الستة الجزء الأول.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه تفسير سورة ٦، ٩ في كتاب الكتب الستة جـ١/ ٤٦٣ رقم الحديث ٤٦٦٦.

الصورة الثانية: أن يسبق الضمير المنعكس بلفظ غير (نفس) لكن يتضمن معناه على غرار: (ذاتي) أو (حالي) أو (روحي) ونحو ذلك وهذه الصورة اختلف حولها النحاة والمفسرون على أقوال:

القول الأول:

أن الاسم الذي اقترن بالضمير هو المفعول، وقد اتحد مع الفاعل من خلال إضافته له، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فقد ذهب إليه الأخفش حيث زاد من مواضع مجيء (على) و (عن) اسمين: موضعا، وهو أن يكون مجرورهما وفاعل متعلقهما ضميرين لمسمى واحد[1] على أثر ما أشير إليه عندنا بالضمير المنعكس وجعل من شواهد ذلك في (على) الاسمية قوله تعالى: ﴿**أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ**﴾ [سورة الأحزاب من الآية: ٣٧]. أي: أمسك أنت إلزامك زوجك فيكون اتحد الضميران خطابا وحدث الانعكاس للضمير بواسطة أجنبي بلفظ (على) الاسمية مضافا إليها هذا الضمير المنعكس على الفاعل كاف الخطاب في أمسك التي محلها الرفع.

وقول الشاعر:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ... بِكَفِّ الإِلَهِ مَقاديرُها[2]

ومن شواهد (عن) الاسمية قول امريء القيس:

---

(١) قال المبرد: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه" المقتضب جـ١٩٥/٤، وانظر الجنى الداني ٤٧١، مغني اللبيب جـ٢٤٣/١، همع الهوامع جـ١٨٨/٤- ١٨٩.

(٢) قائله/ الأعور الشني من بحر/ المتقارب، ينظر في الكتاب جـ٦٣/١، المقتضب جـ١٩٦/٤، ارتشاف الضرب جـ٤٥٢/٢، تحقيق: مصطفى النماس، مغني اللبيب جـ٢٤٣/١، شرح شواهد المغني ١٤٦، ٢٩٥، للبغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وزميله- دمشق، الهمع جـ١٨٨/٤.

الشاهد فيه/ قال المرادي في هذا البيت: "زاد بعضهم أنها تكون –أي على– اسما في موضع آخر، وهو قول الشاعر: هون عليك ... البيت وما أشبهه، لأنها لو جعلت حرفا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب وما حمل عليها. ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش، فإنه قال بإسميتها في نحو: سويت على ثيابي. الجنى الداني ٤٧٢.

دَعْ عَنكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَراتِهِ ... ولكنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرّواحلِ[1]

وقول أبي نواس:

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فإنَّ اللَّوم إغراءُ ... ودواني بالتي كانت هي الدَّاء[2]

ورفض أبو حيان اسمية (على) في البيت وقال: "ولا يدل ما قاله الأخفش على أن (على) اسم، فقد جاء: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [سورة مريم من الآية: ٢٥] ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ﴾ [سورة القصص من الآية: ٣٢]، ولا نعلم أحدًا ذهب إلى أن (إلى) اسم، (فسويت عليَّ ثيابي)، و(هون عليك) من هذا القبيل القليل"[3].

فترى أبي حيان يتراجع عن استنكار الاسمية إلى القول بأنه من القليل وقد حكى المرادي: "قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح؛ حكى أبو بكر الأنباري أن (إلى) تستعمل اسماً، يقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك"[4].

---

(١) من بحر الطويل قائله/ امريء القيس، ، ينظر: في الديوان صـ٩٤، ارتشاف الضرب جـ٢/٤٤٩، الجنى الداني صـ٢٤٤، مغني اللبيب جـ١/٢٥١، تحقيق: أبو الفضل – دار المعارف، همع الهوامع جـ٤/١٨٩، والنهب: السلب والمراد الإبل المنهوبة، حجراته: نواحيه.
ولكن حديث يروى ولكن حديثا، والرواحل: النوق مفردها راحلة، وهي الناقة، والشاهد: ورود مجرور عن وهو (الكاف)، وفاعل متعلقها وهو الضمير المستتر وجوبا في (دع) ضميرين لمسمى واحد.

(٢) قائله أبو نواس من بحر البسيط، ينظر في الديوان ١٤، دار صادر– بيروت، مغني اللبيب جـ١/٢٥٢، همع الهوامع جـ٤/١٨٩، والدرر اللوامع جـ٢/٢٤، للشنقيطي– نشر الخانجي– الجمالية.
الشاهد: ورود مجرور عن وهو الكاف، وفاعل متعلقها وهو الضمير المستتر وجوبا في (دع) ضميرين لمسمى واحد.

(٣) راجع ارتشاف الضرب جـ٢/٤٥٢.

(٤) راجع الجنى الداني صـ٢٤٤، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة– ومحمد نديم فاضل– دار الكتب العلمية– لبنان.

ومفاد كلام الأخفش في اسمية (على أوعن) أن تكون في مكان المفعول بل هي المفعول وقعت مضافا والضمير بعدها مضافا إليه فالمفعول في هذا الأسلوب الذي ورد فيه الضمير المنعكس مع هذه الأفعال المؤثرة؛ هو ذاك (الاسم) الذي فصل به بينه وبين الضميرين المتحدين في المعنى.

وكذلك اعترض ابن هشام على الأخفش في مجيء على وعن اسميتين.

ورد توجيه الأخفش وقال: وفيه نظر: لأن على وعن لو كانتا اسمين في هذه المواضع لصح حلول (فوق) محل (على)[1]، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر؛ لزم الحكم باسمية (إلى) في نحو قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [سورة البقرة من الآية: ٢٦٠] ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾ [سورة مريم من الآية: ٢٥] ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [سورة القصص من الآية].

ومما يدل على أن (عن) ليست هنا اسما أنه لا يصح حلول الجانب محلها[2] لذلك يرى أن جميع هذا ليخرج إما على:

١- التعلق بمحذوف.

٢- وإما على حذف مضاف فيكون التقدير: (هون على نفسك)، (واضمم إلى نفسك)[3].

أما توجيه الآيات على أن (إلى): قد ترد اسما، فيقال: (انصرفت من إليك)، كما يقال غدوت من عليك، بناء على قول ابن الأنباري، لا يتفق مع ابن هشام، لأنه إن كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ ولا يتفق مع قول ابن عصفور إن إليك في "واضمم إليك" إغراء[4]، والمعنى خُذْ جناحك، أي عصاك، لأن (إلى)

---

(١) انظر: مغني اللبيب جـ١/٢٤٣.

(٢) انظر: المغني جـ١/٢٥١.

(٣) السابق جـ١/٢٤٣، وانظر: همع الهوامع جـ٤/١٨٨- ١٨٩، وحاشية الصبان جـ٢/٢٦.

(٤) انظر: شرح الجمل جـ٢/٢٨٦، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح.

لا تكون بمعنى (خُذْ) عند البصريين، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين(١).

فيفهم من هذا النزاع:

أن جمهور النحاة يقدرون لفظ (نفس) أو نحوها ويكون (على وعن) حرفين فعند المغني وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى، تقدير "نفس" نحو: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾، أي نفسك وقس(٢).

القول الثاني:

اختار أبو حيان أن يحمل الاسم الأجنبي على التضمين بلفظ النفس كما في قوله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة من الآية: ١٩٥]، فالباء هنا زائدة و(أيديكم) بمعنى (أنفسكم).

قال أبو حيان: وألقى يتعدى بنفسه، كما قال تعالى: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ [سورة الشعراء من الآية: ٤٥] وجاء مستعملا بالباء لهذه الآية وإذا كان ألقى على هذين الاستعمالين، فقال أبو عبيدة وقوم: الباء زائدة(٣)، والتقدير (ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة)، ويكون عبر باليد عن النفس، كأنه قيل: (ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة)، وقد زيدت الباء في المفعول، إلا أن زيادة الباء في المفعول لا ينقاس.

---

(١) مغني اللبيب جـ١/٢٤٥.

(٢) انظر: حاشية الصبان جـ٢/٢٦.

(٣) قال الأخفش: "والباء زائدة" راجع معاني القرآن جـ١/١٧٢.

فظاهر كلام أبي حيان أنه يتبع هذا القول بأن (أيديكم) هو المفعول تضمن معنى كلمة نفس فصار هو المفعول بالتضمين ثم أنه مضاف والضمير المنعكس مضاف إليه[١].

القول الثالث:

أن المفعول في مثل هذه الأساليب محذوف حيث نقله أبو حيان في قوله الثاني فقال: "وقيل: مفعول ألقى محذوف، والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتتعلق الباء بـ(تلقوا)، وتكون الباء للسبب، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك"[٢]. وهو مذهب ابن هشام[٣]، المفهوم من نصه السابق.

إلا أن المختار لدى أبي حيان: القول بالتضمين على أن يكون المفعول في المعنى هو: (بأيديكم)، لكنه ضمن ألقى، معنى ما يتعدى بالباء، فعداه بها، كأنه قيل: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة، ويكون إذ ذاك قد عبر عن الأنفس بالأيدي لأن بها الحركة، والبطش والامتناع[٤].

والراجح عندي: القول الأول للأخذ بالظاهر فلا تضمين ولا حذف ولا تقدير، لفهم المراد دون أحد من ذلك.

ويؤيده قول العكبري في إعراب قوله تعالى: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ [سورة المائدة من الآية: ٦]: فالوجه واليد كلاهما مفعول اتصل به الضمير وقد عطف عليه أرجلكم حيث قال: "(وأرجلكم): يقرأ بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الوجوه والأيدي؛ أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية

---

(١) انظر تفسير البحر المحيط جـ٢/٧٩. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون- دار الكتب العلمية- بيروت.

(٢) السابق نفس الموضع.

(٣) انظر مغني اللبيب جـ١/٢٤٥، وحاشية الصبان جـ٢/٢٦.

(٤) السابق نفس الموضع.

بلا خلاف، والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك"[1]. أي: اغسلوا أنتم وجوهكم وأيديكم.

ومن ذلك أن تقول (أهلكت نفسي) و(قتلت حالي) و(جلدت ذاتي) فيتحد كما ترى الضمير المنعكس وهو ضمير المفعول الياء اتحد مع ضمير الفاعل في المعنى فكلاهما للمتكلم وقد صار ضمير المفعول هذا مضافًا إليه ويصبح المفعول هو اللفظ الذي اقترن به ذلك الضمير.

أما إطلاق العكبري على الوجه واليد في الآية مفعولًا فلأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فتجاوز في الإطلاق لذلك.

كما يؤيده شهرة هذا الاستعمال في كلامنا وقد جاء كَمٌّ كبير منه في كتاب الله وأشهر الأعاريب أن يعرب اللفظ الفاصل بين الضميرين مفعولًا وما بعده من الضمير العائد على الفاعل مضافا إليه. فمن هذه الشواهد لهذا الاستعمال:

قوله تعالى:

١- ﴿وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [سورة العنكبوت من الآية: ٢٥]. ففاعل يلعن ومفعوله اتحدا بواسطة الإضافة لبعض في الضمير المنعكس.

٢- ﴿كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ﴾ [سورة النساء من الآية: ٧٧]. أي: أنتم أيديكم حيث انعكس الضمير المتصل بالمفعول على الفاعل والمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

٣- ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَاۚ﴾ [سورة الإسراء من الآية ١٥].

الصورة الثالثة: أن يكون الضمير متصلا بالفاعل المتحد معه.

وجمهور النحاة يحملونه على الضرورة أو الشذوذ وهي قليلة في هذا الاستعمال، ومنه قول الشاعر:

---

(١) راجع: التبيان في إعراب القرآن جـ١/٤٢٢، تحقيق: على محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت، مكتبة المجلد العربي- القاهرة- الأزهر.

وما أصاحِبُ من قومٍ فأذكرهم ... إلا يزيدهم حُبًّا إليّ هُمُ[1]

حيث ادعى ابن مالك أن الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار- يزيدونهم، ثم فُصِلَ ضمير الفاعل للضرورة، وأخر عن ضمير المفعول.

وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد حيث قال: في تخريج البيت:

"ف (هم) الأخير فاعل (يزيد)، وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر، لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلا، والمنفصل توكيدًا، وهذا وهم، لأن ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول وذلك لا يكون في غير فعل قلبي"[2].

فترى بهذا النص إباحة الظاهرة عند ابن مالك في الشعر دون النثر على مفاد كلامه ومع ذلك **انتقد ابن هشام تخريج ابن مالك** وقال: "وَلَيْسَ كَذَلِك فَإِن مُرَاده أَنه مَا يصاحب قوما فيذكر قومه لَهُم إِلَّا وَيزِيد هَؤُلَاءِ الْقَوْم قومه حبا إِلَيْهِ لما يسمعهُ من ثنائهم عَلَيْهِم وَالْقَصِيدَة فِي حماسة أبي تَمام وَلَا يحسن تَخْرِيج ذَلِك على ظَاهره"[3].

فعلى توجيه ابن هشام يكون البيت قد خرج عن ظاهرة الانعاكس لاختلاف الضمير في المعنى فهو يظن أن ابن مالك يبيح مع أنه قيده بالشعر ومن وروده شذوذًا عند ابن هشام قول الآخر:

---

(١) قائله: زياد بن منقذ من بحر البسيط، ينظر في: سر صناعة الإعراب جـ٢٧١/١، تحقيق: حسن هنداوي وآخرون- دمشق ١٩٩٣، شرح المفصل جـ٢٦/٧، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢، نشر أحمد أمين- عبدالسلام هارون، الشعر والشعراء جـ٧٠١/٢، شرح التسهيل جـ١٥٢/١، الخزانة جـ٢٥٠/٥، ٢٥٥، المغني جـ١٤٤/١، تلخيص الشواهد ٨٣، تحقيق: عباس مصطفى، دار الكتب- الصالحي العربي، أوضح المسالك جـ٨٣/١، شرح شواهد المغني جـ١٣٥/١، ١٣٧، ٤٢٨، التصريح جـ١٠٤/١.

(٢) شرح التسهيل جـ١٥٢/١.

(٣) راجع مغني اللبيب جـ٢٤٥/١.

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي ... صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَاَلْهَامِ[1]

قال: لأن ذلك شعر، فقد يستسهل فيه مثل هذا[2] واتبعه السيوطي في الشذوذ لهذا البيت، إذا لم يقل: أحرس نفسي[3].

تعقيب:

يلاحظ من الصور الواردة في استخدام الضمير المنعكس في الأساليب العربية مع الأفعال المؤثرة أنه التزم فيه "أصل" لا مناص عنه وهو عدم مباشرة هذه الأفعال الاتصال بالضمائر المنعكسة، وإنه يلزم الفصل بأجنبي ربما كان لفظ (نفس) أو (أنفس) بحسب المفرد أو الجمع وربما كان اسم يفيد نفس ما تفيده كلمة نفس، وأن الحجة من كلمة (نفس) لأنها تحمل مضمون الضمير فتصلح مع نفسك المخاطب وتصلح مع نفسي المتكلم وتصلح مع نفسه الغائب فتفيد في المعنى وتحل أشكال الاتصال بالفصل بها، لأنك إذا قلت ضربت نفسي جعلت المضروب لفظ أجنبي يصلح وقوع الضرب عليه بخلاف لو قلت ضربتُني فلا يصح كما قلنا لأن الذات لا تكون مؤثرة ومتأثرة بالجارحة في نفس الوقت من حيث كان الفاعل مؤثرًا والمفعول متأثرا به فلزم الاستعانة (بفصل) بلفظ يتحمل أن يكون موقوعًا عليه فعل الفاعل.

فإما الاستعانة بلفظ (نفس) على ما رأينا في غالب الاستعمال وإما الاستعانة بلفظ يحمل معناها حتى يصلح معه الضمير مثل (روحي) و(ذاتي) و(حالي) و(كياني) ونحوه، لذا اشتهر هذان الاستعمال في هاتين الصورتين أما الصورة

---

(١) البيت من البسيط وقائله/ ذو الإصبع حرثان بن الحارث بن محرث من مضر العداوني. والضبح: صوت الأنفاس يسمع خارجا من الفم.
الشاهد في: أحرسني حيث جاء على الضمير المنعكس المتصل بالفعل المؤثر على خلاف المشهور والمسموع في مثله لذا حكم عليه بالضرورة عند ابن هشام والشذوذ عند السيوطي، ينظر في: مغني اللبيب جـ١/٢٤٥، همع الهوامع جـ٢/٢٤١.

(٢) انظر: مغني اللبيب جـ١/٢٤٥.

(٣) انظر: همع الهوامع جـ٢/٢٤١.

الثالثة فلم ترد إلا على القليل لكن ثبت بها الاستعمال لها في الشعر وإذا كان البعض يرى فيها الضرورة أو الشذوذ أرى أنا –العبد الفقير– فيها التنبيه على أصل هذا الاستعمال فالأصل فيه عدم وجود أجنبي يفصل بين الضميرين المتحدين المتصلين، في غير هذه الأفعال فإذا ورد في الشعر علمنا أن الشعر يأتي فيه بما لا يستطيع أن يؤتى به في النثر لسعة لغة الشعر التي كان يجب الأخذ بها ففيها من الأحكام ما يجب أن يراعى ويؤخذ به في الاعتبار بدلًا من الحط منه والنبذ له بأنه ورد حال الاضطرار.

المطلب الثاني

الضمير عندما يكون منفصلًا

وله ثلاث صور: الصورة الأولى: أن يقع بعد إلا أو إنما.

بمعنى (إلا) نحو قولهم: ما ضربتَ إلا إياك، وما أكرمتُ إلا إياي. حيث جاء الضمير المنعكس مفعولا مفصولا بعد إلا عائدًا على فاعله المتحد معه في المسمى المتصل في الفعل ضرب في الأول وأكرم في الثاني

وبعد (إنما): حيث ورد في الشعر وأجازه سيبويه في قول الشاعر:

كأنّا يومَ قُرّى إ ... نّما نقتلُ إيانا

قتلنا منهمُ كلَّ ... فتى أبيضَ حُسّانا[(١)]

قال الأعلم: "والوجه في (نقتل إيانا) نقتلنا، ولكنه وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل، وكأنه حق أن يقول: نقتل أنفسنا، فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس، لأنهما مترادفان[(٢)].

وجمهور النحاة في حكم انفصال الضمير لحصره بإلا أو إنما جائز[(٣)].

---

(١) قائله/ ذو الإصبع الديوان ٧٨ من بحر/ الهزج، ينظر في: الكتاب جـ١١١/٢، ٣٦٢، الخصائص جـ١٩٤/٢، تحقيق: محمد على النجار- الهيئة العامة للكتاب، الإنصاف جـ٦٩٩/٢، شرح المفصل جـ١٠١/٣، ١٠٢، شرح التسهيل جـ١٤٤/١، تاج العروس جـ٣٩٨/١، قرر- حسن- أيا، واللسان/ حسن، أيا، والحسان: كرمان: الحسن، وهو مثال للمبالغة نظير كُبَّار (الشنتمري)، هامش الكتاب جـ٣٦٢/٢.

ذكر الشنتمري: أن الشاعر وصف أن قومه أوقعوا ببني عمهم فكأنهم قتلوا أنفسهم، أو يكون شبه أعداءهم الذين قتلوهم بأنفسهم.

(٢) هامش الكتاب جـ١١١/٢.

(٣) انظر: الكتاب جـ٣٦٢/٢، شرح جمل الزجاجي جـ١٨/١، شرح الكافية الشافية جـ٥٦٥/٢، شرح التسهيل جـ١٤٤/١، تحقيق: محمد عبدالقادر وآخرون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، وشرح الكافية للرضي جـ٤٢٩/٢، جـ١٧٠/٤، همع الهوامع جـ٢٤١/٢، وحاشية الصبان جـ٢٦/٢.

أما الزمخشري[١]: **فقد تعقبه ابن مالك**[٢]، **وأسند إليه الوهم** في اعتقاد الشذوذ في قول الشاعر:

كأنّا يومَ قُرّى إ ... نّما نقتلُ إيانا

حيث ظن أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل شذوذًا، وليس كذلك على مذهب الجمهور، لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية.

وغَرَّ الزمخشري ذكرُ سيبويه هذا البيت في باب ما يجوز في الشعر من إيا، ولا يجوز في الكلام، ثم قال: فمن ذلك قول حُميد الأرقط:

إليكَ حتَّى بلغتْ إيَّاكَا[٣]

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر، لأنه لولا انكسار الوزن لقال: (حتى بلغتك) ثم ذكر البيت الذي أوله: كأنا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن "إيانا" مُوقَعٌ فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسَبة من قِبَل أن "إيا" في الموضعين واقعٌ موقعا غيرُه به أولى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلا، فحسُنَ وقوع "إيا" فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا مطرد "فمن اعتقد شذوذه فقد وهم"[٤].

---

(١) انظر: المفصل بشرح المفصل جـ١/١٠١.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/١٤٤.

(٣) من بحر/ الرجز ينظر في: الكتاب جـ٢/٣٦٢، الخصائص جـ١/٣٠٧، والإنصاف ٦٩٩، وشرح المفصل جـ٣/١٠٢، شرح التسهيل جـ١/١٤٥، الشاهد/ وضع (إياك) موضع الكاف ضرورة. وقبله:

أتتك عنسٌ تقطع الأراكا

(٤) شرح التسهيل جـ١/١٤٤- ١٤٥.

كما تعقب محي الدين، ابن الأنباري في اعتقاده شذوذ هذا البيت[١] أيضًا، مصححًا لهذا الزعم بكلام الأعلم الشنتمري السابق ذكره[٢].

ثم فاضل بين قول الأعلم بذلك، ورأى الأحسن منه قول ابن يعيش[٣] أن الشاهد فيه: وضع إيانا موضع الضمير المتصل، إلا أنه أسهل من قول حميد الأرقط ***حتَّى بَلَغَتْ إيَّانا*** وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول نقتلنا، لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل، فكان حقه أن يقول: نقتل أنفسنا، لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه هنا لما ذكرناه، وكان النفس، والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما في موضع الآخر[٤].

الصورة الثانية: أن يتقدم على عامله.

تقول: إياه (ضَرَبَ) (إياي ضربتُ)، (وإياك فاضربْ)، أو (ضربتَ)، فيلاحظ هنا أن الضمير المنعكس منفصلًا، أما الفاعل فجاء متصلًا، وهذه الحالة مشروطة بأن يكون المنفصل المتقدم على العامل منصوبًا.

وعدَّ النحاة هذه الصورة مما تعذر معها الوصل، لأن الضمير المتصل هو ما يكون كالجزء الأخير من عامله، فإذا لم يكن قبله عامل، بل كان العامل مؤخرًا، فكيف يكون كالجزء الأخير من عامله؟[٥].

الصورة الثالثة: أن يكون العامل محذوفا.

ويحذف العامل في حالتين:

---

(١) انظر: الإنصاف جـ٢/٦٩٩- ٧٠٠.

(٢) هامش الكتاب جـ٢/١١١.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٣/١٠٣.

(٤) انظر: الانتصاف على الإنصاف جـ٢/٧٠٠.

(٥) انظر: شرح المفصل جـ٣/١٠٣، شرح التسهيل جـ١/١٤٦، شرح الكافية للرضي جـ٢/٤٢٩، جـ٤/١٧٠.

الحالة الأولى: في باب التحذير والإغراء، ومن أمثلة ذلك: (إياك والأسد) على التحذير: والتقدير أحذر إياك. حيث اتحد الفاعل والمفعول تكلما وكان الفاعل ضميرًا مستترًا متصلًا والمفعول ضميرا منفصلا منعكسا على فاعله في المعنى، ومثله في الإغراء (إياك والصلاة)[1]، والتقدير: إلزم إياك.

الحالة الثانية: في جواب عن سؤال.

كأن تقول: (إياي)، جوابا عن سؤال: (مَنْ أُخَطِّيءُ؟)، والتقدير: (أُخَطِّيءُ أياي).

وتقول: (إياي)، جوابا لمن قال: (من أَضَرِبْ؟)، والتقدير: (أَضْرِبُ إياي)[2].

تعقيب:

بعد إتمام الدراسة حول الأفعال المؤثرة ووصف وتحليل أساليبها مع الضمائر المنعكسة نخلص إلى حقيقة ثابتة تكاد تكون مما تميزت به اللغة العربية على وجه الخصوص، وهو مفارقة الأفعال المؤثرة لغيرها في طريقة اتصالها بالضمائر الموحدة على خلاف المعتاد فيها من مباشرة الضمير في المطلق إلا في هذا الباب باب اتحاد الضميرين في المعنى، فوجدنا أساليب تخص المنعكس في حال الاتصال وأساليب تخصه في حال الانفصال، إلا أن بينهم مشترك وهو عدم مباشرة الأفعال المؤثرة على الإطلاق، فإذا كان الضمير المنعكس متصلًا استعين بلفظ أجنبي يمثل دور الفصل بين الضميرين وما دعا إلى ذلك إلا من أجل حقيقة الأفعال المؤثرة من لزوم التغاير بين الفاعل والمفعول من حيث كانت أفعال الجوارح التي تصل إلى الذوات فتوقع عليها الأثر واستحال أن الجارحة توقع فعلها على ذاتها فتمثل إمكان ذلك من خلال لفظ يمثل دور إنسان أجنبي من كلمة نفس أو ما يرادفها في اللغة من روح أو كيان أو ذات، وإذا كان الضمير المنعكس منفصلًا؛ تم به الغرض دون إشكال

---

(١) انظر: الرضي في شرح الكافية جـ٢/٤٢٩.

(٢) انظر: المفصل جـ٣/١٠٣.

فلم تكن به مباشرة حتى وإن ذكر عقب الفعل لأنه إما بينهما (إلا) أو (إنما) على إرادة الحصر، فحتى قوله: (إنما تقتل إيانا) فهي على معنى ما نقتل إلا إيانا فتصور المعنى من حمله على (إلا) فقد تم الفصل وابتعد الضمير عن الفعل المؤثر، وإما أنه ابتعد عن الفعل بتقديمه عليه فقولك: (إيانا نقتل) حدث الفصل والبعد معا فالعبرة هنا أن الفصل مكن من البعد عن مباشرة الفعل حيث تقدم على عامله فاستحال وصله به، كذلك عندما حذف العامل فهو في قولك: (إياك والأسد) على تقدير: (احذر إياك) فبرغم أن التقدير فيه مباشرة بين الضمير المنعكس والفعل لكن العبرة بالصورة اللفظية فعدم ظهور الفاعل في الصورة المنطوقة مكن الأسلوب من ذلك وكأنه معدوم فإذا قلت: (إياي) جوابا لقولك: (من ألوم؟) ترى براعة وجمال اللغة وكأنها تمشي على نظام تسترسل الأساليب متفقة مع المعاني كل يعمل دوره في مسرح الاستعمال، وقد كشف هذا البحث عن سر من أسرار هذا الجمال.

الفصل الثاني

اتصال الضمائر المنعكسة بالأفعال الباطنة

المبحث الأول

المقصود بالأفعال الباطنة

هي: الأفعال التي تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين، وهي المقصودة بباب ظن وأخواتها، بشق أفعال القلوب، لأن الباب في ظن على نوعين: أفعال القلوب، وأفعال تصيير، أما أفعال التصيير: فهي التي كصيرا، من الأفعال الدالة على التحويل، نحو (جعل واتخذ، ووهب ورد)، وسميت بذلك: لأنها تفيد التحويل، والتصيير، والانتقال من حال إلى حال، وليست المقصودة بالدراسة هنا، بل المقصود: أفعال القلوب، وإنما سميت بذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب(١)، فمعناها اعتقد.

وليس كل قلبي ينصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه نحو: (فكر، وتفكر)، تقول: فكر الطالب في المسألة، و(تفكر فيها)، وما يتعدى لواحدٍ نحو: عَرَفَ، وفَهِمَ، تقول: (عرف المؤمن الحق)، و(فهم زيد الأمر)، وما يتعدى لاثنين، وهو المراد بالبحث(٢).

وأفعال القلوب التي تنصب مفعولين: تنقسم قسمين: أفعال للظن وهي: ظن، وخال، حسب، زعم، وجعل، وهب، حجا، عد، والأكثر في زعم أن يقع على إن وأن وصلتهما.

وأفعال لليقين، وهي: رأى، وعلم ووجد، ألفى، وتعلم بمعنى اعلم، والأكثر في هذا الفعل أن يقع على "أنْ" وصلتها، ودرى، والقليل في هذا الفعل أن ينصب

---

(١) انظر: أوضح المسالك جـ٢/٢٦، لابن هشام تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية– بيروت، منهج السالك للأشموني جـ٢/١٩.

(٢) انظر: منهج السالك جـ٢/٢٤.

المفعولين بنفسه، والأكثر فيه أن يتعدى بحرف الجر، وإذا دخلت عليه همزة التعدية؛ تعدى لاثنين، أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر.

وقد تقوم أحدهما مكان الآخر مع ترجح أصلها، فما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين: رأى وعلم.

وما يرد بالوجهين والغالب كونه للظن: ظن، وحسب، وخال.

ما يخرج عن الباب:

وهذه الأفعال القلبية منها ما يرد لمعان أخرى غير اليقين، والظن، والرجحان، فلا تتعلق بالقلب، ولا تكون بمعنى اعتقد، بل تتعلق بالحواس، والجوارح، وحينئذ لا تنصب مفعولين(١)، بل تتعدى لمفعول واحد فقط، وذلك إذا كان المعنى الذي دلت عليه يتعدى لمفعول واحد وذلك بأن يكون مدلولها الذوات، أو كان الفعل لازما، فإنها تصبح أيضًا لازمة، فمن اللازم قولك: حجا بالمكان: أي قام به، ومن المتعدي لواحد قولك: رأيت الصيد، أي أصبته في رئته، وحجوت السائل، أي رددته، وزعمت زيدًا، أي كفلته وضمنته، وعددت المال، أي حسبته(٢)، فكل هذه من قبيل الأفعال العلاجية المؤثرة وتخضع لأحكامه في الدراسة السابقة.

(١) انظر: منهج السالك جـ٢/٣٣.

(٢) انظر: التصريح، وحاشية يس على التصريح جـ١/٢٥٠.

المبحث الثاني

ما يجوز اتصاله بالضمائر المنعكسة من الأفعال الباطنة وما لا يجوز منها

ذكر سيبويه من الأفعال الباطنة التي يصلح إسنادها للضمائر المنعكسة سبعة أفعال، وهي من الأفعال القلبية المتصرفة في باب ظن وعلم، نحو: (حسبت)، و(ظننت)، و(خلت) و(رأيت)، و(زعمت)، و(وجدت) و(علمت)[١]. وقد اتبعه الجمهور من النحاة[٢] فيها، إلا أن المتأخرين منهم خصوها بلفظ المتصرفة[٣]. لتخرج الجامد منها وهما فعلان: (هب) و(تعلم)، لملازمتها للأمر، وإنما خصوهما بالاستبعاد عن الظاهرة، فلا يصلح اتصالهما بالضمائر المنعكسة، وإن كانا قلبيين، لضعف شبههما بأفعال القلوب المتصرفة، في لزوم صورة الأمر، وعندهم ما لا يتصرف بنفسه فلا يتصرف فيه.

لذلك استبعدت مما اختصت به هذه الأفعال من إلغاء، أو تعليق. وكذلك لا يجوز أن تباشر ضميرين متحدين فاعلًا، ومفعولًا، متصلين، على أثر ظاهرة الانعكاس.

وعلة استبعادها: ضعفها بالجمود فهذه الخصائص تدخل المتصرف أما إذا دخلت غيره زادته ضعفا على ضعفه، من حيث إنها زيادات فكأنه يجتمع عليه ثلاث مضعفات[٤].

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/٣٦٧.

(٢) انظر: الكافية بشرح الرضي للكافية جـ٤/١٤٧.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٠٢، تحقيق: عبدالحميد، دار الجيل- بيروت، أوضح المسالك جـ٢/٥٣، التصريح جـ١/٢٥٦، منهج السالك الأشموني جـ٢/٢٦.

(٤) انظر: منهج السالك جـ٢/٢٦- ٢٧، وحاشية الصبان عليه.

أما الرضي فألحق (هَبْ) بمعنى (أحسب)[1] بأفعال القلوب التي تقبل ظاهرة انعكاس الضمير، على خلاف ما رأى الجمهور في اعتداد هذا الفعل جامدًا فلا يقبل اتحاد الضميرين كما أشير إليه، ولكن يبقى المثال الوارد فيه عند العرب هو الفصل بين هذا الرأي وذاك.

تعقيب:

نقول استقراء اللغة أثبت استقرار ظاهرة انعكاس الضمير فقد تبين من ترقبها مع في أفعال القلوب أنها تأتي في عدد منها، وهي: (حسب) و(ظن) و(علم) و(رأى) و(خال) و(زعم) و(جد)، ولقد لوحظ أن جميعها من المتصرفة التي يأتي منها الماضي والمضارع والأمر، مما تقوى فيه على قبول ما تختص به من خصائص، دون غيرها من الأفعال الجامدة منها، من نحو: (تعلم) بمعنى: (اعلم) و(هب) بمعنى الرجحان، فقد رأينا أن الاستعمال لم يثبت معهما اتحاد الضميرين المتصلين فاعلًا ومفعولًا، وقد أثبت الوصف والتحليل أن الأفعال القلبية بطبيعتها ضعيفة، لكونها خفية لا ترى بالعين، وما يطرأ على مثلها من اختصاصات من نحو تعليق، أو إلغاء، أو اتحاد في الضميرين أو غيره يزيد من ضعفها، فإذا لم تكن متصرفة لم تتحمل ما يطرأ من هذه الخواص؛ لأن في حال جمودها يزيد على ضعفها ضعفين وثلاث ضعفات.

(١) انظر: شرح الكافية جـ٤/١٦٩.

المبحث الثالث

ما أجري من الأفعال المؤثرة مجرى الأفعال الباطنة في قبول ظاهرة الانعكاس

من الأفعال التي أجريت مجرى الباطنة وهي مؤثرة

١-(**رأي الحلمية**)، و(**رأي البصرية**): فجميع الأفعال المتصرفة في أفعال القلوب تتعدى لاثنين، **أما رأي الحلمية: فاختلفوا فيها على فريقين:**

أحدهما: يرى أنها تتعدى لمفعول واحد فقط، وأن المنصوب الثاني فهو حال. وهذه لا يجوز لها أن تباشرها الضمائر المنعكسة.

وكذلك رأي البصرية:

لذلك لم يجز سيبويه: (رأيتُني)، إذ يقول: وإذا أردت برأيتُ رؤية العين لم يجز رأيتُني؛ **وعلل لذلك:** بأنها إذن بمنزلة ضربْتُ، وشتان بين هذه وتلك، فالتي بمنزلة (علمت) صارت بمنزلة (إن) وأخواتها، لأنهن لسن بأفعال، وإنما يجئن لمعنى، وكذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلمٍ أو شك، ولم يُرِدْ فعلاً سلف منه الى إنسان يبتدئه[١].

أما الفريق الثاني: فقد تزعمه ابن مالك[٢]، والرضي[٣]، وابن هشام[٤]، والسيوطي[٥]، والأشموني[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧].

حيث أجازوا أن تلحق رأي الحلمية برأي العلمية، ورأي البصرية بالحلمية، إذ يقول ابن مالك: "وألحقت بأفعال القلوب في هذا الاستعمال -أي توحيد

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/٣٦٨، وانظر: التصريح جـ١/٢٥٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٢/١٤.

(٣) شرح الكافية جـ٤/١٦٩.

(٤) انظر: أوضح المسالك جـ٢/٤١- ٤٢.

(٥) انظر: همع الهوامع جـ٢/٢٣٩، جـ٢/٢٤٠.

(٦) انظر: منهج السالك للأشموني جـ٢/٢٦- ٢٧.

(٧) انظر: التصريح جـ١/٢٥٠.

الضميرين المتصليين في الفاعل والمفعول الأول- رأي الحُلمية، كما ألحقت بها في نصب المبتدأ والخبر مفعولين"(١).

مستدلًا بشواهد الحلمية في هذا الاستعمال، من نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [سورة يوسف من الآية: ٣٦]، والشاهد هنا (أراني) فرأى حلمية وظهر معها الضمير المنعكس (يا) المتكلم حيث انعكس مفعولا على الضمير المستتر (أنا) فاعلا وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [سورة يوسف من الآية: ٣٦]". والشاهد فيه مثل السابق ورأى حلمية.

ثم قال: "وفعل ذلك أيضًا برأي البصرية"(٢)، واستدل له بعدة شواهد من الحديث الشريف قول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: "لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا من طعام إلا الأسودان"(٣). فأتى بالضمير المنعكس في لفظ (رأيتنا) وهو ضمير المفعولين (نا) المنعكس على الفاعلين (تاء) حيث كانا متصلين لمسمى واحد تكلما ورأى بصري

ومن الشعر العربي: قول قطري:

لا يركنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ ... يوم الوغى مُتَخَوِّفا لِحمام

فلقد أراني للرماح دريئةً ... من عن يميني تارة وأمامي(٤)

وشاهده: في (أراني) فقد أتى بالضمير الموحد بين الفاعل والمفعول متصلين بالفعل رأى البصرية

وقول عنترة:

---

(١) راجع شرح التسهيل جـ٢/٢٤، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/٥٦٤.

(٢) الساق الصفحات نفسها.

(٣) أخرجه مالك في موطأ باب صفة النبي ٣١، وأحمد جـ٢/٢٩٨، ٢٥٥، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٥٨، جـ٤/١٩، ١٦، ٧١، ٨٦.

(٤) من بحر/الكامل، قائله قطري بن الفجاءة، في الديوان١٧١، وانظر في اسرار العربية ٢٥٥، وشرح المفصل جـ٨/٤٠، وشرح التسهيل جـ٢/٢٤، مغني اللبيب جـ١/١٤٩.

فرأيتُنا ما بيننا من حاجز ... إلا المِجنُّ ونصلُ أبيضَ مِقْصَل[١]

والشاهد في: (فرأيتنا) حيث ظهر الانعكاس مع رأي البصرية

وكذلك الرضي: يجري رأي البصرية مجرى القلبية حملا له عليها[٢].

وقد حكم السيوطي بكثرة إلحاق البصرية والحلمية بأفعال هذا الباب[٣].

والسبب الذي دعا إلى حمل رأي الحلمية، برأي العلمية عند هؤلاء؛ لتشابههما، بجامع الإدراك بالحس الباطني في كليهما[٤].

وجعل من شواهده في التصريح[٥] قول عمرو بن أحمد الباهلي يذكر جماعة من قومه:

أراهم رُفْقَتِي حتى إذا مَا" ... تجافى الليلُ وانخَزَل انْخِزَالا[٦]

فالشاهد في قوله (أراهم رفقتي) فالهاء والميم مفعول أول في (أراهم)، و"رفقتي" بضم الراء وكسرها مفعول ثان، وقد اتحد الفاعل والمفعول وذلك بتقدير ضمير الفاعل المستتر أنا في (أراهم) والياء المضافة إلى رفقة. وهي ياء المفعول صاحبة الضمير المنعكس

وما أرجحه: ما ذهب إليه المتأخرون من النحاة أمثال ابن مالك والرضي وابن هشام والسيوطي وغيرهم في اعتداد (رأي) الحُلمية، و(رأي) البصرية مما يلحق

---

(١) من بحر الطويل/ لعنترة في الديوان ٢٥٨، وانظره في شرح المفصل جـ٨٨/٧، شرح التسهيل جـ٢٤/٢، أوضح المسالك برقم ٣٠٤، الخزانة جـ٢٥٨/٤، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٨، وهمع الهوامع جـ٢٤١/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي جـ١٦٩/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع جـ٢١٩/٢.

(٤) انظر: المصدر السابق نفس الموضع.

(٥) انظره: في التصريح جـ٢٥٠/١.

(٦) من بحر الوافر/ ينظر في: همع الهوامع جـ٢١٩/٢، والدرر اللوامع جـ١٣٤/١، والتصريح جـ٢٥٠/١.

بأفعال القلوب في إجازة ظاهرة الانعكاس في الضمير فقد أثبت الاستعمال العربي صحة اتحاد الضميرين المتصلين بهما فاعلًا ومفعولًا.

إضافة إلى برهنة النحاة، والتماس وجه العلة لإلحاقهما، حيث تبين ثمت علاقة كامنة، تجعلهم يلحقون اللفظ بلفظ آخر في الحكم، فبين رأي الحلمية، ورأي العلمية، تشابه، لما بينهم من إدراك بالحس الباطني في كل منهما، فعله الشبه تجعلهم يلحقون الحلمية بالعلمية، ثم تلحق البصرية، بالحلمية لقوة الشواهد الواردة في البصرية، والحلمية على السواء.

٢- فقد وعدم:

فقد اختلف النحاة في إلحاقهما بهذه الأفعال في هذا الاستعمال على فريقين:

الفريق الأول: إثباته فيما حكاه الفراء من قولهم: فقدتني وعدمتني، حيث آباحه في ضرورة الشعر.

قال: "قد تقول العرب في ظننت، وأخواتها من رأيت وعلمت، وحسبت: فيقولن: أظنُّني قائمًا، وجدتُني صالحًا، لنقصانهما، وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم، وربما اضطر الشاعر فقال: عدمتُني وفقدتُني، فهو جائز، وإن كان قليلًا. قال الشاعر، وهو جران العود:

لَقَدْ كَانَ بِي عَنْ ضَرَّتَيْن عَدِمْتُني ... وَعَمَّا أُلَاقي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

هي الغولُ والسِّعلاةُ حلقي منهما ... مخذَّشُ ما فوق التَّراقي مكدَّح[(١)]"[(٢)]

وقال الآخر:

---

(١) من بحر/ الطويل، ينظر في: شرح المفصل جـ٨٨/٧، شرح الكافية الشافية جـ٥٦٤/٢، شرح التسهيل جـ٢٥/٢، وبلا نسبة في تذكرة النحاة صـ٤٢١. والشاهد في قوله: (عدمتني) حيث ورد ضمير المفعول (ياء) المتكلم منعكسا على الفاعل (التاء) التي للتكلم أيضا حال كونهما متصلين بالفعل (عدم) إلحاقا بأفعال القلوب في هذا الاستعمال

(٢) معاني القرآن للفراء جـ١٠٦/٢، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٩، منهج السالك جـ٢٦/٢- ٢٧، والتصريح جـ٢٥٠/١، والهمع جـ٢٤٠/٢.

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَان مِني فَقَدْتُنِي ... كَمَا يَنْدَمُ المَغْبونُ حِينَ يَبيعُ[١]

واستشهد النحاة المجيزون لـ (عدم)، و(فقد) أن تلحقان بـ (وجد) في هذا الاستعمال بما حكاه الفراء في البيت الأول.

الفريق الثاني: أثبته مطلقا، وهو مذهب الجمهور

وما نقل عن العرب في البيت الثاني، فقد أجازه الزمخشري[٢] دون شذوذ، وكذلك ابن يعيش[٣]، والرضي[٤]، ومحي الدين عبدالحميد[٥]، وكثر عند السيوطي[٦]، وجعله ابن مالك من الشذوذ[٧].

حجة المجيزين في (عدم) و(فقد):

أن العرب أجرت عدمت وفقدت، مجرى أفعال القلوب في باب ظن إلحاقا بوجد، لأنهما ضداه في أصل الوضع. وذلك لأن معناهما، في هذا الاستخدام يؤول في التحصيل إلى معناها، ألا ترى أن معنى عدمت الشيء علمته غير موجود، وإذ كانا في معنى العلم أجريا مجراها، مع أن النظر يحيل (عدمتُني)، فأنك إذا قلت: عدمتني فمعناه: علمتني غير موجود، ومحال أن تعلم شيئًا وأنت غير موجود، لأنك إذا علمت كنت موجودًا.

---

(١) من بحر/ الطويل، قائله: قيس بن ذريح، ينظر في: الأمالي للقالي أبي علي: جـ١/١٣٧، دار الكتاب العربي– بيروت، شرح التسهيل جـ٢/٢٥. والشاهد فيه قوله: (فقدتني) ويقال فيه مثلما قيل في السابق.

(٢) انظر: المفصل بشرح المفصل جـ٧/٨٨.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٧/٨٨.

(٤) انظر: شرح الرضي الكافية جـ٤/١٧٠.

(٥) انظر: الانتصاف على الإنصاف جـ٢/٧٠٠.

(٦) انظر: همع الهوامع جـ٢/٢٤١.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/٥٦٤، وشرح التسهيل جـ٢/٢٤.

وصحته إذن على الاستعارة والمجاز لا الحقيقة، وأصله: (عدمني غيري)، وإنما استعير إلى المتكلم(١).

تعقيب:

يستنتج من الدراسة: قيام (عدم وفقد) مقام الأفعال القلبية المتصرفة المصطلح عليها في باب (ظن). فقد أثبت مسرح الاستعمال فيما حكاه الفراء قبول هذين الفعلين للضمائر المنعكسة مع دوران الحكم بين النحاة، بين ما جاز في حال الضرورة، فيما ذكره الفراء، والحكم بشذوذه عند ابن مالك، وقبوله مطلقا عند الجمهور، لالتماس علة النقيض بينهما وبين (وجد)، على سبيل المجاز فأخذا حكمها.

والذي أرجحه: مذهب الجمهور من إطلاق الحكم بجواز إلحاق هذين الفعلين بالأفعال القلبية المتصرفة نظرًا لوروده، فلا يمكن إنكاره، وإذا كان الفراء قد أجازه في الضرورة، فهذا عندي تخريج حسن فقد أتى في لغة الشعر، ما توقف عنده قياس النحاة فقياس النحاة قائم على أن هذين الفعلين ليسا من أفعال القلوب المصطلح عليها في التعدي لمفعولين، وقد توقف قياسهم على قبول الظاهرة في المصطلح عليه فقط منها، وأقول:

الذي التمسه الفراء حجة في قبول هذين الفعلين للضمائر المنعكسة واشتراكهما مع أفعال القلوب إذ إنهما من الأفعال الباطنة من حيث كان مدلولهما هيئة النفس وأحوالها، وهذه محلها القلب، فالعدم معنى قلبي، والفقد معنى قلبي، ومن ثم يقعان على المعاني لا على الذوات لذا ورد الاستعمال بـ (عدمتني) على ما قد استقر في (ظننتُني، وعلمتني).

٣- كان وأخواتها:

تجري كان وأخواتها في بعض استعمالات العرب، مجرى الأفعال الباطنة في قبول ظاهرة انعكاس الضمائر.

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٧/٨٨، وشرح الكافية للرضي جـ٤/١٧٠.

فقد تقرر في اللغة، صحة مجيء خبر كان ضميرًا متصلًا، كما صح مجيئه منفصلًا، ففي حال مجيء الخبر ضميرًا متصلًا تكون قد دخلها الضمير المنعكس في حال أن يتوحد الاسم، والخبر، من حيث الاتصال، ونوع الضمير، تكلما أو خطابًا أو غيبة. فمن قولهم: (كانني) على إرادة نفسي، وقولهم: (كانه) أي: نفسه، و(كانك) أي: نفسك.

وقد أكد هذا المقصد ابن يعيش[١]، وهو يبرز أفضلية الفصل في الضمير بدلًا من الوصل، حيث رأى أنه في حال الوصل لضمير الخبر بضمير الاسم نحو: (كنتك وكانه، وكانني)، فالفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلًا، ويتعدى إلى نفسه منفصلًا، فكان يلزم على ذلك ألا يجوز كنته، وكانني، فأما وجه جواز كنته وكانني فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول، لأن الاسم في باب (كان) كان بمنزلة الفاعل في غيره، مما يدل على صحة قبول أفعال هذا الباب، لهذا الضمير المنعكس بين الاسم والخبر، متحدين كما قلنا اتصالًا ونوعًا.

إلا أنهم يختارون الانفصال، ويقدمونه على الاتصال، فهو الوجه الجيد عند جمهور النحاة، من حيث كان باب كان، مختص بالدخول على المبتدأ والخبر، فكما أن خبر المبتدأ، منفصل من المبتدأ، كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه[٢].

أما الاسم المخبر عنه فإن ضميره متصل؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، ولا يكون إلا اسما، فصار مع الفعل كشيء واحد، ولذلك تتغير نية الفعل له، ولما كان الخبر قد يكون جملة، وظرفا غير متمكن، وهذه الأشياء لا يجوز إضمارها، ولا تكون

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٣/١٠٧- ١٠٨.

(٢) انظر: المصدر السابق، الكافية بشرح الرضي جـ٢/٤٤٢.

منفصلة من الفعل اختير في الخبر الذي يمكن إضماره، إذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يصح اضماره من الأخبار في الانفصال من الفعل(١).

أما الرضي فقد علل لاختيار الانفصال للضمير: لأن الضمير في باب كان، كان خبرًا في الأصل، وحق الخبر الانفصال، فاسمها في الحقيقة ليس فاعلًا، حتى يكون كالجزء من عامله، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة، لأن الكائن في قولك: كان زيد قائمًا: قيام زيد(٢).

واختار ابن مالك الاتصال(٣) على أنه ليس بالضرورة أن يكون الضميران على أثر الضمائر المنعكسة بل الغالب خروج الضميرين عن الاتحاد في النوع(٤) فمن أمثلة الانفصال قول الشاعر:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا ... عن العهد والإنسان قد يتغير(٥)

ومن الاتصال قول الآخر:

فإنّ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنّه ... أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلبانِها(٦)

تعقيب:

نقول حاصل ما ذكر أن الضمير الذي يجوز اتصاله، وانفصاله، هنا: ما كان خبرًا لكان، أو إحدى أخواتها، قد يأتي بتركيب من الظاهرة الواردة في الضمائر المنعكسة، سواء في حال الاتصال أو في حال الانفصال، وإن كان الغالب خروج التراكيب عن ظاهرة الانعكاس، إلا أنه قد أثبت تركيب الانعكاس ابن

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٣/١٠٧- ١٠٨.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي جـ٢/٤٤٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٢٣٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك جـ١/٩٣.

(٥) من بحر/ الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة لمخزومي، واسم كان ضمير مستتر فيه تقديره هو، وإياه خبر كان، ينظر في: شرح المفصل جـ٣/١٠٧، أوضح المسالك جـ١/٩٣، منهج السالك للأشموني جـ١/١١٩، والتصريح جـ١/١٠٨.

(٦) قاله أبو الأسود، من بحر/ الطويل، ينظر في: منهج السالك الأشموني جـ١/١١٨.

يعيش في حال الاتصال قال يبين أن الوجه الأحسن الانفصال في خبر كان "أنا لو وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم نحو: (كنتك وكانه وكانني) فالفاعل في هذا الباب والمفعولُ لشيء واحد، وفعلُ الفاعل لا يتعدّى إلى نفسه متّصلًا، ويتعدّى إلى نفسه منفصلًا، فلا يجوز «ضربتُنِي»، ولا «ضربتَكَ»، ويجوز «إيّايَ ضربتُ»، و«إيّاك ضربتَ». فأمّا وجهُ جوازِ «كُنْتُهُ»، و«كَانَنِي»، فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جُعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول»[1].

فقد بان بذلك أن كان وإن كانت من أفعال النفس المحسوسة إلا أنها لطبيعة وخاصية لها، ولبابها، من دخولها على المبتدأ والخبر، فقد ثبت استعمال العرب بتوحيد الضميرين إذا جاء الخبر ضميرًا متصلًا، وأيده التماس العلة النحوية التي أباحت ذلك، وهي على التشبيه حيث أشبهت هذه الأفعال الناسخة الأفعال الحقيقية في اتصال الضمير على نحو قولهم: (ضربته) فاتصل ضمير المفعول بالفعل.

(١) شرح المفصل جـ٣/١٠٧.

المبحث الرابع

الكشف عن ظاهرة انعكاس الضمائر في الاستعمال العربي مع الأفعال الباطنة وموقف النحاة منها

أولًا: إذا نظرنا إلى كلام سيبويه عند استبيان هذه الظاهرة مع الأفعال القلبية الباطنة وجدناه يرى:

أولا: إقرار الاستعمال العربي لتراكيب اتحد فيها الفاعل والمفعول كضميرين متصلين متحدين في النوع تكلما أو خطابا، أو غيبة، حيث يقول:

«ولكنه قد يجوز ..... في حسبتُ وظننت وخلتُ، وأُرى وزعمتُ، ورأيت إذا لم تعنِ رؤية العين، ووجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالة، وجميع حروف الشك، وذلك قولك: حسبتُني وأرانى ووجدتُني فعلت كذا وكذا، ورأيتُني لا يستقيم لي هذا، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال، تكون حال علامات المضمَرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب.

ومما يثبت علامة المضمَرين المنصوبين ها هنا، أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا، لو قلت: يظن نفسه فاعلة وأظن نفسى فاعلةً على حد يظنه وأظنني ليُجزئَ هذا من ذا لم يُجزئ كما أجزأ أهلكتَ نفسك عن أهلكتَك، فاستُغنى به عنه»[1].

ثانيا: قصر هذا الاستعمال على الأفعال الباطنة، من نحو: حسبت وظننت وخلت وأرى وزعمت ورأيت إذا لم تعن رؤية العين ووجدت فيجوز في كلامهم: حسبتني وأراني، ووجدتني كذا وكذا، ورأيتني لا يستقيم لي هذا.

ثالثا: كذلك ما أشبهه في كل أسلوب من ذلك، إذا جعلت فاعليهم أنفسهم مثلها مثل أن يكون الفاعل غير المفعول من قولك: (ظننت زيدًا عمرًا).

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٦٧.

رابعا: أن الأفعال الباطنة يحسن فيها ذلك بدليل أنك لو قصدت هذا الأسلوب من الضمائر المنعكسة لا يصح لك أن تسلك (أجنبي)، فلا يقال: أظن نفسي ولا يظن نفسه ولا تظن نفسك على حد أظنني ويظنه وتظنك.

خامسا: لا يحسن الاستغناء عن هذا الاستعمال في هذه التراكيب بغيرها، انصياعا للاستعمال المسموع والمستقرأ منه.

ثانيًا عند النحاة:

فقد اتفق النحاة بالإجماع على قبول مباشرة الضمائر المنعكسة للأفعال الباطنة، فترى المبرد يقصر هذا الاستعمال على هذه الأفعال دون غيرها فيقول: «فعل الرجل، لا يتعدى إلى نفسه، فيتصل ضميره، إلا في باب ظننت، وعلمت»(١).

وجعلها ابن الانباري وابن الحاجب:

مما اختص به أفعال القلوب من خصائص فهي اختصت باتصالها بالضمائر المنعكسة كما اختصت بالتعليق والإلغاء، والتوسط والتأخر، لذا كان من سماتها؛ أن يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد، مثل علمتُني منطلقا(٢).

واكتفى الزمخشري بالإشارة إلى ثبوت الظاهرة، واختصاص مثل هذه الأفعال الباطنة بها. مستدلًا بقولك: علمتني منطلقًا، ووجدتك فعلت كذا، ورآه عظيمًا(٣).

وفصلها ابن يعيش، موضحا الضمائر التي وردت فيها: بأنها ضمائر متصلة، توحدت تكلمًا أو خطابًا أو غيبة بين الفاعل والمفعول.

---

(١) راجع المقتضب جـ٣/٢٧٧.

(٢) انظر: الأصول في النحو- لابن السراج جـ٢/١٢١، أسرار العربية صـ١٥٨- ١٦٢، الكافية بشرح الرضي للكافية جـ٤/١٥٤.

(٣) المفصل بشرح المفصل جـ٧/٨٨، وانظر: شرح الكافية للرضي جـ٤/١٦٩- ١٧٠.

فيجوز في هذه الأفعال كما ترى في الأمثلة، أن يتعدى فعل ضميره المتصل، إلى ضميره المتصل، وكانا قد اتحدا في التكلم كما في المثال الأول (علمتُني)، فكان الفاعل تاء التكلم المضمومة، وقد تعدى إلى ياء المتكلم التي وردت المفعول الأول. أو كانا قد اتحدا في الخطاب كما في المثال الثاني (وجدتك) فكان الفاعل تاء الخطاب المفتوحة، وقد تعدى إلى كاف الخطاب التي وقعت المفعول الأول، أو كانا قد اتحدا في الغيبة كما في المثال الثالث (رآه) فكان الفاعل الضمير المستتر ضمير الهاء (هو)، وهو ضمير الغيبة المقدر، وقد تعدى إلى الهاء التي وقعت المفعول الأول(١).

وجعلها ابن مالك مما اختصت به الأفعال القلبية، فقد ذكر ذلك في كافيته قائلًا:

وأْخُصصْ بِفِعْلِ القَلْب نحو "خِلْتُني" ... واسْتَنْدَرُوا "عَدِمْتُني" فَقَدْتُنِي
و"خالَهُ" و"خِلْتُكَ" اسْتَبِح وقِس ... وَامْنَع "ضَرَبتني" وَشْبَهُ تَكِسِ(٢)

وأتبعه الشرح بقوله:

"مما يختص بالأفعال القلبية، إعمالها في ضميري رفع ونصب متصلين، مع اتحاد المسمى، نحو: (عَلِمتُني فقيرًا إلى عفو الله)، وكذا (عَلِمْتَكَ)، و(عَلِمَهُ). ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [سورة العلق الآيتان: ٧-٨] (٣)

واستثنى ابن هشام من منع ظاهرة الانعكاس في باب ظن، فأجازه حيث قال: "لَا يتَعَدَّى فعل الْمُضمر الْمُتَّصِل، إِلَى ضَمِيره الْمُتَّصِل، فِي غير بَاب ظن، وفقد وَعدم"(٤).

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٧/٨٨.
(٢) انظر: الكافية الشافية بشرح الكافية الشافية جـ٢/٥٦٣.
(٣) راجع شرح الكافية الشافية جـ٢/٥٦٣، وانظر: شرح التسهيل جـ٢/٢٤.
(٤) انظر: مغني اللبيب جـ١/٢٤٣.

تعقيب:

نخلص من العرض إلى أمور منها:

١- كشف الاستعمال العربي عن جواز اتصال الأفعال القلبية بالضمير الموحد بين الفاعل والمفعول إذا كانا متصلين.

٢- توافق الجمهور مع سيبويه، في استحسان مباشرة الأفعال القلبية، للضمائر المنعكسة، من كل ضميرين متصلين متحدين في النوع، وكان أحدهما فاعلًا والثاني مفعولًا.

٣- ظاهرة الضمائر المنعكسة واقع أقرَّه الاستعمال العربي وشهد به في حال قصره على الأفعال الباطنة.

٤- ما شهد به الاستعمال في جواز الاتصال، يلزم أن يكون (بالمتصرف) من الأفعال القلبية على وجه الخصوص.

٥- الضميران الموحدان بين الفاعل والمفعول قد يكونان للمتكلم، وقد يكونان للغائب وقد يكونان للمخاطب.

٦- الضمير الموحد بين الفاعل والمفعول يعد من قبيل الضمير المنصوب أو المجرور بعيدًا عن المرفوع، لأنه إما (الياء) للتكلم وإما الهاء للغائب، وإما الكاف للمخاطب، ولم يسمع في ضمير الرفع.

المبحث الخامس

الأسباب الدافعة لقبول الاستعمال العربي

مباشرة اتصال الضمائر المنعكسة للأفعال الباطنة

يرى سيبويه:

أن الأسباب الدافعة لقبول ظاهرة الانعكاس مع الأفعال الباطنة ترجع إلى افتراق هذه الأفعال عن غيرها، من منطلق أن متناولها مضمون جملة اسمية، تدخل عليها، لتجعل الحديث شكا، أو علما، فإذا قلت: (ظننت زيدًا منطلقا) كأنك قلت: انطلاق زيد ظني، وإذا قلت: علمت زيدًا قائمًا، كأنك قلت: قيام زيد علمي، فهي إذن أفعال مدلولها المعاني على خلاف غيرها من أفعال ليست قلبية، فكأنها في هذا التركيب الذي يبعد فيه الشبه عن الأفعال الحقيقية، تقترب من باب (إن)، فإن مدخولها الجملة الاسمية، ومن ثم صلح اقترانها بالضمير، فتقول: إنني، ولَعَلَّني فهي تشبهها في حال الابتداء، والخبر، ثم تضمن حديثه أنها لا تكتفي بالمفعول الأول من حيث إنه ليس المفعول الحقيقي لها، حتى تكتفي به وأنها تقع على مضمون جملة اسمية من خلال المفعولين معًا. فقد قال:

"وإنما افترقتْ حسبتُ وأخواتها، والأفعال الأُخَر؛ لأن حسبت وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنى عليه، لتجعل الحديث شكا أو علما. ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول، كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأخَر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنية عليها. ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم، كما تقتصر على المبنى على المبتدأ، فلما صارت حسبتُ، وأخواتُها، بتلك المنزلة، جُعلتْ بمنزلة إن وأخواتها، إذا قلت إنني، ولعلني، ولكنني، وليتني، لأن إن وأخواتها لا يُقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها إنما دخلت على مبتدأ، ومبنى على مبتدأ"(١).

---

(١) راجع الكتاب جـ٢/٣٦٨.

كذلك يقرر المبرد: مفارقة باب ظننت وعلمت عن سائر الأفعال، من جهة أن هذه الأفعال مختلفة في حقيقتها عن غيرها، فهي إخبار بما هجس في النفس من شك أو يقين في الخبر، فليس لها تأثير على الذات، ولا تطلبها، لذا حسن فيها توحيد الضميرين فاعلًا ومفعولًا، باعتبار أن الثاني خبر عن الأول، فإذا قلت ظننت زيدًا منطلقا كان التقدير: (زيد منطلق في ظني) فكأن هذه الأفعال ليست بأفعال حقيقية بل هي إخبار عن علم أو شك. يظهر ذلك من قوله:

"والفصل بَين علمت وظننت وبابهما وَبَين سَائِر الْأَفْعَال أَن علمت وبابها لَيست أفعالا واصلة مِنْك إِلَى غَيْرك وَإِنَّمَا هِيَ إِخْبَار بِمَا هجس في نَفسك من يَقِين أَو شكّ فَإِذا قلت علمت زيدا قَائِما فَإِنَّمَا أثبت الْقيام فِي علمك وَلم توصل إِلَى ذَات زيد شَيْئا.

وَإِذا قلت (مَا علمت زيدا قَائِما) فَإِنَّمَا أخْبرت أَنه لم يَقع فِي علمك"[1].

كذلك استحسن ابن يعيش: تعدي ضمير الفاعل في مثل هذه الأفعال، إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني، وذلك لأن تأثير هذه الأفعال، إنما هو في المفعول الثاني، فترى الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني، لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفا عنده، فصار ذكره كاللغو، والمعدوم والتعدي في الحقيقة إلى الثاني[2].

ويعبر الرضي عن وجه إجازة الظاهرة؛ بأن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة، فجاز اتفاقهما لفظا – أي الفاعل والمفعول– لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به، والقياس جواز (ظن زيد زيدًا قائمًا)، اي نفسه[3].

---

(١) راجع المقتضب جـ٤/٤٠٣– ٤٠٤، وانظر: جـ٣/١٨٩.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ١/٨٨.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي جـ٤/١٧٠.

ويرجع الأشموني العلة إلى أصل ما بدأه سيبويه وهو: أن هذه الأفعال غير مؤثرة، فليس لها تأثير الفعل الحقيقي في المفعول، لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل(١).

ويوضح الصبان: أن المراد بمتناولها: متعلقها، أي أن متعلقها الأحداث فليس الغالب فيها المغايرة، لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر، لذا كان مفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل مصدر الثاني مضافا إلى الأول، فجاز فيها ذلك(٢).

تعقيب:

نخلص من تعليلات النحاة إلى أن الأسباب الدافعة لقبول الظاهرة، في جواز اتصال الضمائر المنعكسة، بالأفعال الباطنة، ترجع إلى أحد سببين.

أولهما: ضعف هذه الأفعال من حيث خفاء معانيها، لكونها باطنة إذ إن مدلولها أحوال النفس وهيئتها فليس لها آثار محسوسة مما يجعلها ضعيفة فكأنها بعدت عن شبه الأفعال الحقيقية المؤثرة فجاز اتصالها بالضمائر المنعكسة فلا يشترط إذن التغاير بين الفاعل والمفعول.

والثاني: أن المفعول الأول معها كأنه لغو، أو مفقود، لأن العلم، أو الظن، قد اشتمل عليه فكأنك تخبر عن نفسك بصفات نفسك، لأن الظن يتعلق بمظنون يقع عليه(٣) فلما وقع، وقع على صفات ومعاني نفسه فجاز الاتحاد بين ضمير الفاعل والمفعول، وظهر أن مدلولها المعاني لا الذوات، فلا مانع من الاتحاد.

---

(١) منهج السالك للأشموني جـ٢/٢٦- ٢٧.

(٢) حاشية الصبان جـ٢/٢٧.

(٣) انظر: أسرار العربية صـ١٥٨.

المبحث السادس

مظاهر انعكاس الضمائر مع الأفعال الباطنة

ظهر من استقراء الموروث اللغوي، في الأفعال الباطنة، واتصالها بالضمائر المنعكسة عدة صور قسمتها بحسب الضمير المنعكس نفسه متصلًا أو منفصلًا، فكان:

المطلب الأول

إذا كان الضمير المنعكس متصلًا

فقد ظهر له بصورتين:

الصورة الأولى: أن يباشر الضمير، الأفعال، دون وسيط، وهو الغالب في الاستعمال ومن شواهده في القرآن قوله تعالى:

١- ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾، [سورة العلق الآيتان: ٧-٨] فقد ظهر الضمير المنعكس مع الفعل (رءاه)، فعادت الهاء ضمير المفعول على الهاء ضمير الفاعل الغائب المستتر وقد اتحدا في الاتصال والغيبة وأنهما لشخص واحد.

٢- ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [سورة يوسف من الآية: ٣٦]، وهنا اتحدا تكلما.

ومن شواهده في التراكيب: قولك:

ظننتُني خارجًا، وأنت ظننتَك خارجًا، وزيد ظنه خارجا.

ومن شواهده في الشعر العربي:

قول زهير:

أرَانِي إذَا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ ذا هَوَىً ... فَثُمّ إذَا أَمْسيتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا(١)

---

(١) قائله زهير من بحر/ الطويل، ينظر في الديوان ٨٧، شرح المفصل جـ٨/٩٦، شرح التسهيل جـ٣/٢١٤، شرح عمدة الحافظ ٦٥٤، تحقيق: رشيد عبدالرحمن، رصف=

وقول الآخر:

فلقد أراني للرّماح دريئة ... من عن يميني مرّة وأمامي[١]

وقوله:

دعاني العذَارَى عَمهنّ وخِلْتُني ... لي اسمٌ فِلا أدْعَى به وهو أوّلُ[٢]

وقوله:

فَحَمَلْتُها وحَفَرْتُ عندك قَبرِهَا ... جَزعًا وكنت إخَالُنِي لا أَجْزَعُ[٣]

وقوله:

قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كأغْنَى وَاحِدٍ ... نزل المدينة عَنْد زِرَاعةِ فُومِ[٤]

=المباني ٢٧٥، تحقيق: أحمد محمد الخراط، المغني جـ٣١٧/١، الأشباه والنظائر جـ١١١/١، تحقيق: محمد عبدالعال، مغني اللبيب جـ٢٥٠/١.

الشاهد في قوله: (أراني)، فقد اتحد الضميران تكلما، ضمير المفعول الياء مع ضمير الفاعل المستتر أنا المقدر.

(١) قائله/ قطري بن الفجاءة من بحر/ الكامل، ينظر: في الديوان ١٧١، شرح المفصل جـ٤٠/٨، شرح التسهيل جـ٢٢٧/٢، المغني جـ٢٥٠/١، الاشباه والنظائر جـ١٣/٣.

الشاهد في قوله: (أراني)، وفيه الكلام السابق نفسه.

(٢) قائله/ النمر بن تولب، من بحر/ الطويل، ينظر في: شرح ابن عقيل جـ١٤٩/١، منهج السالك جـ٢٠/٢، همع الهوامع جـ٢١٦/٢، جـ٢٣٩/٢.

الشاهد في قوله: (خلتني) حيث اتحد ضمير المفعول الياء مع ضمير الفاعل التاء تكلمًا.

(٣) قائله/ مويلك المزموم، من بحر/ الكامل، ينظر في: همع الهوامع جـ٢٣٩/٢، والدرر جـ١٣٧/١. **الشاهد في قوله:** (إخالني)، حيث اتحد ضمير المفعول الياء مع ضمير الفاعل أنا المستتر تكلما.

(٤) لابي محجن الشقفي. من بحر/ الكامل. ينظر في: الهمع جـ٢٤٠/٢، الدر جـ١٣٨/١- اللسان: فوم. **الشاهد في قوله:** (أحسبني). فقد جاء على الانعكاس حيث انعكس ضمير المفعول الياء عائدا على ضمير الفاعل المستتر (أنا) المقدر المتصل بالفعل القلبي.

وقوله:

لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيه إليْنَا ... وحِنْتَ وما حَسِبْتَك أنْ تَحِينَا[١]

وقوله:

وجَاشَتْ إليه النّفْسُ خوّفًا وخاله ... مُصَابًا ولو أَمْسَى على غَيْرِ مَرصد[٢]

ومن الحديث الشريف:

١- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت:

"لقد رأيتُني أنازع رسول الله الإناء أغسل أنا وهو منه"[٣]. فالشاهد في رأيتني

٢- عن أبي الدرداء أنه قال: لقد رأيتُنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره في اليوم الحار الشديد الحر ..."[٤]. فالشاهر هو (رأيتنا)

٣- عن أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه قال سألت رسول الله ﷺ عن الصوم... قلت يارسول الله زدني زدني إني أجدني قويا ..."[٥]. فالشاهد في (أجدني).

الصورة الثانية: أن يسبق الضمير المنعكس (بأجنبي) فيكون على ثلاث حالات:

---

(١) قائله مجهول، من بحر/ الوافر، ينظر في: المغني جـ١/٣٠٨، همع الهوامع جـ٢/٢٤٠. **الشاهد في قوله:** (حسبتك). حيث انعكس ضمير المفعول الكاف على ضمير الفاعل التاء وقد اتصلا بالفعل القلبي حسب وكانا تكلما.

(٢) قائله طرفة في الديوان ٧٩، من بحر/ الطويل، ينظر في: همع الهوامع جـ٢/٢٤٠. **الشاهد في قوله:** (وخاله). فقد اتحد الضميران غيبة فقد انعكس ضمير المفعول الياء على الضمير المستتر هو المقدر في الفعل خال.

(٣) سنن النسائي (طهارة) ١٤٥ في الكتب الستة ضبط رائد بن صبري جـ٢/٢٢٣٤ رقم الحديث ٢٣٤.

(٤) سنن ابن ماجة- كتاب الصيام ١٠ في كتاب الكتب الستة جـ٢/٢٨٥٠ رقم الحديث ١٦٦٣.

(٥) سنن النسائي- كتاب الصيام ٨٥ في كتاب الكتب الستة جـ٢/٢٤١٨ برقم ٢٤٣٣.

١- أن يسبق الضمير بـ (النفس)، واختلف فيه:

فقد أجازه ابن كيسان حيث جاز عنده وضع لفظ نفس مكان المفعول الأول مضافًا إلى الضمير المنعكس على الفاعل مع أفعال القلوب. ورفضه الأكثرون[١]، وعندهم لايجوز، فعلى قول ابن كيسان يجوز ظننت نفسي قائمًا. **وقد رأيت شواهد له من الحديث الشريف:** "إني أجد في نفسي شيئًا"[٢].

إذا اعتبرنا (في نفسي) في مقام المفعول الأول لوجد مضافا للضمير المتحد مع الفاعل في التكلم وشيئًا المفعول الثاني، ومنه قوله أيضًا: "أني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت"[٣].

٢- أن يسبق الضمير بـ (اسم) غير لفظ نفس:

ومنه قول عمرو بن أحمد الباهلي:

أَرَاهُم رُفْقَتِي حتّى إذا مَا ... تَولّى اللّيْلُ، وانْخَزَل انْخزَالا[٤]

(فأراهم رفقتي) سبق الضمير المنعكس لفظ (رفقة) فأصبح مفعولًا والضمير مضافًا إليه له.

٣- يسبق الضمير المنعكس بـ (أنَّ) أو (إنَّ) الناسخين ومن شواهده مع (أنَّ) في القرآن قوله تعالى:

١- ﴿**إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ**﴾ [سورة الحاقة من الآية: ٢٠].

٢- ﴿**وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا**﴾ [سورة الكهف من الآية: ٥٣].

٣- ﴿**وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ**﴾ [سورة القصص من الآية: ٣٩].

٤- ﴿**وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم**﴾ [سورة الحشر من الآية: ٢].

---

(١) انظر: همع الهوامع جـ٢/٢٤٠.

(٢) في الكتب الستة جـ١/ ٨٣٠ رقم الحديث في مسلم ٤٦٨.

(٣) سنن النسائي- مناسك ٥٨- الكتب الستة، جـ٢/٢٤٤٧، رقم الحديث ٢٧٦٣.

(٤) من بحر/ الوافر، ينظر في: التصريح جـ١/٢٥٠، همع الهوامع جـ٢/٢١٩، الدرر اللوامع جـ١/١٣٤، الشاهد فيه: أراهم رفقتي حيث سبق الضمير المنعكس لفظ رفقه مضاف للضمير.

٥- ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [سورة البقرة من الآية: ٢٠٣].

٦- ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة الجمعة من الآية: ٦].

٧- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [سورة النساء من الآية:٦٠].

٨- ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الأعراف من الآية: ٣٠].

٩- ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [سورة الكهف من الآية: ١٠٤].

مع ملاحظة أن هذه الصورة لم يلتفت إليها عند النحاة لاعتدادهم أن الأفعال الباطنة متعدية فيستقر لها ما استقر للأفعال مطلقا.

من شواهده في الحديث مع (أنَّ) في الخطاب قوله ﷺ:

"فكنت تظن أنك ملاقي يومك هذا"(١).

وفي الغائب:

١- "عن البراء بن عازب ... قال نزلت في الأنصار ... يظن أنه جائز في كثرة ما يوضع من الاقتناء"(٢).

٢- عن عطاء بن يسار أنه سأل .. وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ: .."(٣).

وفي التكلم:

١- "ما ظننت أن عندي من علم فسلني ..."(٤).

٢- " أظن أني سمعت نافع بن يزيد"(٥).

٣- "ما كنت أظن أنني أعرض هذا من نفسي فَيَدَعُهُ ..."(٦).

---

(١) اخرجه الترمذي في سننه كتاب القيامة٦ في كتاب الكتب الستة جـ٢٠٣٨/١، رقم الحديث ٢٤٢٨.

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه- كتاب الزكاة ١٩ في كتاب الكتب الستة جـ٢٨٦٤/٢، رقم الحديث ١٨٢٢.

(٣) أخرجه النسائي في سننه- كتاب الافتتاح ٥٠ في كتاب الكتب الستة جـ٢٢٩٨/٢، رقم الحديث ٩٦٠.

(٤) اخرجه البخاري في تفسير سورة ٢/٦٦، في كتاب الكتب الستة الجزء الأول.

(٥) أخرجه داود في سننه- كتاب الأدب ١٢٣- ٤٥، في كتاب الكتب الستة الجزء الأول.

(٦) أخرجه البخاري في تفسير سورة ٩ رقم الحديث ٤٦٦٦- الكتب الستة جـ٤٦٣/١.

المطلب الثاني

إذا كان الضمير المنعكس منفصلًا

فقد ظهر أيضًا بصورتين:

الصورة الأولى: أن ينفصل الضمير المنعكس ويتقدم على عامله.

من ذلك قولك: (إياك ظننتُ).

الصورة الثانية: إذا وقع بعد (إلا) أو (إنما) ولم يتقدم مفسر.

فمثاله بعد (إلا): ما رأيتُ إلا إياي صائمًا.

ومثاله بعد (إنما): إنما ظننا إيانا صائمين.

ولا شك أن جميع الأفعال تشترك في هذه الصورة سواء أكانت باطنة أو مؤثرة لذلك يقول فيها ابن مالك:

"فلو اتحد مسمى الضميرين، وأحدهما منفصل لم يخص اجتماعهما بفعل دون فعل نحو: إياك ظلمتَ، وما ظلمتَ إلا إياك"(١).

تعقيب:

نخلص من ذلك إلى الدلالة على سعة الاستعمال العربي للضمير المنعكس، في الأفعال الباطنة، فقد ظهر بتراكيب متعددة.

أولها وأغناها سعة، واستعمالا، اتصاله المباشر بالأفعال في هذا الباب، من حيث التوافق فيما بينهم، فجاز الاستعمال، واطرد القياس عليه، والذي به انفرد عما سواه من الأفعال الأخرى، فهذه الصورة هي ما فارق بها الأفعال المؤثرة شكلًا وموضوعا، وقد بحث الموضوع الذي جعل كلا منهما على انفراده من الآخر مع هذه الضمائر، وهنا يظهر الشكل، باعتبار هذه الصورة خاصية من خصائص عدة، اختصت بها الأفعال القلبية الباطنة الخفية، كالتعليق والإلغاء، فقد استقر الحديث فيها على أنها من خصائص هذه الأفعال، مثلها مثل انفرادها بتوحيد الضميرين لمسمى واحد، كما في هذه الصورة، إلا أنه قد وجدنا

---

(١) راجع شرح التسهيل جـ٢/٢٥، وانظر شرح الكافية للرضي جـ٢/٤٣٠.

في أسلوب آخر من الصورة الأخيرة، ما لم يمنع مانع من معاملة الأفعال الباطنة، معاملة المؤثرة، في قولك علمت أنني صائم، وظننت أنك منطلق، وظن أنه قائم، فيحكم لها بالتعدي إلى موضع أن واسمها وخبرها، لتسد الجملة الاسمية مسد المفعولين، وقد جاء الضمير المنعكس متصلًا بـ (أن وإن) في هذا الباب، هذا وقد ظهر على قلة أن يسبق الضمير المنعكس في هذا الباب بأجنبي آخر مثل لفظ (النفس) أو (اسم) يصير هو المفعول مع اتصال الضمير به ليكون المضاف، والمضاف إليه كالشيء الواحد مما يدل على ثراء الاستعمال الوارد في الضمائر المنعكسة مع الأفعال الباطنة بصور شتى.

الفصل الثالث

مبطلات الانعكاس ومجوزاته مع الاسم الظاهر

المبحث الأول

مبطلات الانعكاس مع الاسم الظاهر

وذلك: إذا كان أحدهما ضميرًا (متصلًا)، والآخر اسمًا ظاهرًا.

فقد رصد النحو العربي صورتين، يبطل فيهما اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى على غرار الضمير المنعكس.

الصورة الأولى: إذا أضمر الفاعل (متصلًا)، مستترًا، مفسرًا، (بالمفعول) سواء كان في الأفعال الباطنة، أو كان في الأفعال المؤثرة. فيبطل نحو: (زيدًا ظن قائمًا) أو (زيدا ضَرَبَ) وأنت تريد ظن نفسه، وضرب نفسه وفيه يقول ابن مالك: "فإن كان الفاعل ضميرًا والمفعول ظاهرًا واتحد المسمى حكم بالمنع مطلقا، نحو: (زيدًا ظن ناجيا)، و(زيدًا ضرب) تريد: ظن نفسه، وضرب نفسه، فأضمرت الفاعل وفسرته بالمفعول ولهذا أشرت بقولي: (ويمتنع الاتحاد عموما إن أُضْمِر الفاعل متصلا مُفَسَّرا بالمفعول)"[(١)].

أما سبب امتناع الاتحاد في هذه الصورة على الإطلاق:

فترجع إلى اختلاف المفسِّر مع المفسَّر، فلا يقال: (زيدًا ظن منطلقا)، لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل، فلا يقال: أيضًا: (زيدا ضرب) على أن يكون الضمير عائد إلى زيد.

لذلك لا يجوز في الاسم الظاهر إلا الرفع فتقول: زيدٌ ظنه منطلقا، والزيدان ظناهما منطلقين ومن ثم سقط الاشتغال في مثل هذه الأمثلة واستوجب الابتداء ويؤكد على ذلك أن الاسم السابق لا يصلح لتسليط العامل المتأخر

---

(١) راجع شرح التسهيل جـ٢/٢٥، وانظر: شرح الكافية للرضي جـ٤/١٧٠، همع الهوامع جـ٢/٢٤١، الصبان جـ٢/٢٦.

عليه، لأن الضمير الذي استقر في هذا الفعل مضمرًا لا يعود على الاسم المتقدم (زيد) لذلك كان يلزم فيه أي الاسم الظاهر الرفع على قول الرضي[١].

الصورة الثانية: عكس الأولى ولكن في الأفعال المؤثرة فقط وهي:

أن يكون الفاعل مفسرًا للمفعول، وكان المفعول ضميرًا، متصلًا، من باب الأفعال المؤثرة، نحو: (ضربه زيدٌ) فيمتنع توحيد الفاعل مع المفعول ويسقط الانعكاس في المعنى لأن الإشكال قائم على لزوم التخالف بين الفاعل والمفعول كما علم في الأفعال المؤثرة، ومثله: باب اعطى، فيمتنع الاتحاد في (زيدًا أعطيته) على أن تقصد الضمير لزيد فيكون المعنى اعطيته نفسه. فهذا لا يجوز.

وعلة ذلك:

أن المشهور تغاير المفعولين في مثله[٢].

---

(١) انظر: الكافية للرضي جـ١/٤٤٣.

(٢) السابق نفس الموضع.

المبحث الثاني

مجوزات الانعكاس مع الاسم الظاهر

ويظهر جواز اتحاد الفاعل والمفعول إذا كان أحدهما اسما ظاهرا في صورتين:

الصورة الأولى: إذا كان (الفاعل) مفسرًا للمفعول، وكان المفعول ضميرًا متصلًا من باب الأفعال الباطنة نحو: (زيدٌ ظنه قائما) فيجوز الاتحاد بأن الضمير لزيد لأن هنا الاسم المفسر مرفوع وفي باب ظن حيث يجوز الاتحاد وكان قياس هذا أن يجوز أيضًا نحو: (زيدًا ظن منطلقا) وظن مسند إلى ضير زيد في الصورة الأولى الممتنعة.

لذلك يعلل الرضي للفرق بين المثالين فيقول:

"ولما لم يكن المفعول الأول في باب ظن هو المفعول حقيقة، بل في المعنى هو (مصدر) المفعول الثاني، مضافا إلى الأول ... جاز نحو: (زيدٌ ظنه قائمًا) والضمير لزيد، وكان قياس هذا أن يجوز، أيضًا نحو: (زيدًا ظن منطلقا) وظن مسند إلى ضمير زيد، لكن كره احتياج الفاعل لذاته، إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة، أما نحو: ضرب زيدًا سيدُه، وما ضرب زيدًا إلا عمرو، فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل، بل هو للضمير المضاف إليه، ولأجل إلا"[(١)].

الصورة الثانية: إذا انفصل الضمير مع الاسم الظاهر.

فإذا انفصل الضمير مع الاسم الظاهر: جاز الاتحاد يقول ابن مالك: "فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مطلقا نحو: (ما ظن زيدا ناجيا إلا هو)، و(ما ظن زيدٌ ناجيا إلا إياه) و(ما ضرب زيدًا إلا هو)، و(ما ضرب زيدٌ إلا إياه)"[(٢)].

---

(١) المرجع السابق جـ١/٤٤٣.

(٢) راجع شرح التسهيل جـ٢/٢٥، همع الهوامع جـ٢/٢٤١، حاشية الصبان جـ٢/٢٦.

وهذا يعني: أنه إذا اجتمع الضمير، مع الاسم الظاهر، وكان أحدهما ضميرًا منفصلًا، جاز الاتحاد. سواء كان الضمير المنفصل (الفاعل)، والاسم الظاهر (المفعول)، وكان من باب الأفعال الباطنة، نحو (ما ظن زيدا ناجيا إلا هو)، وكان أيضًا من باب الأفعال المؤثرة، نحو (ما ضرب زيدًا إلا هو).

أو كان الضمير المنفصل (المفعول)، والاسم الظاهر (الفاعل)، وكان من باب الأفعال الباطنة، نحو: (ما ظن زيدٌ إلا إياه).

وكان أيضًا من باب الأفعال المؤثرة، نحو: (ما ضرب زيدٌ إلا إياه).

ومنه أيضًا في المفعول المنفصل: (إياه ضرب زيدٌ) ومنه: (لا تضرب إلا إياك) ولا تصلح هذه الأمثلة في المتصلين.

وعلة جواز الانعكاس للضمير في المنفصل:

قالوا: لأنه من حيث انفصاله، واستقلاله صار كالاسم الظاهر، حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات، نحو: إياك ضربت، تجمع بين ضميري الفاعل، والمفعول لواحد(١).

ومثله: لا تضرب إلا إياك.

وتلحق بالجواز حيث جاز عند اجتماع الضميرين، وكان أحدهما منفصلًا، على غرار صورة الاسم الظاهر، ولا يجوز مثله في المتصلين. فلأجل انفصال أحدهما جاز.

تعقيب:

ظهر لنا في هذا الباب أن ثمة مواضع يشترك فيها الأفعال الباطنة مع الأفعال المؤثرة في صحة الانعكاس إذا كان أحد المتحدين اسمًا ظاهرًا (فاعلًا أو مفعولًا) وقد استوى كل منهما في الشرط والتركيب وذلك عند انفصال الضمير، سواء كان الضمير للفاعل، أو كان الضمير للمفعول.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي جـ١/٤٤٤.

ليضع النحاة هذا الموضع تحت قاعدة هي: لا يُلجأ إلى انفصال الضمير إلا إذا تعذر اتصاله. لذلك يظهر الضمير هنا بتراكيب تحتم انفصاله من جهة؛ وتلزم بجواز اتحاده مع المنعكس عليه فاعلًا أو مفعولًا من جهة أخرى، على إثر ظاهرة الانعكاس، فيتحد الفاعل، والمفعول، ليكونان لمسمى واحد، أحدهما ضمير منفصل، والآخر اسم ظاهر، على غرار الصورة الأخير، مع اتحادهما في العلة المجوزه للاتحاد، من أن الضمير من حيث انفصاله، صار كالاسم الظاهر، حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات، فيتحرك متقدما على عامله أحيانا، وأحيانا يتفق مع الاسم الذي قبله، على أثر ظاهرة الانعكاس.

كما ظهر لنا مواضع أخرى تشترك فيها أيضًا الباطنة مع المؤثرة، في مبطلات الانعكاس، إذا كان الفاعل، أو المفعول اسمًا ظاهرًا فلا يحق لهما الاتحاد بل يحال بحال ما إذا كان أحدهما ضميرًا (متصلًا) وكان (الفاعل) هو ذاك الضمير المتصل، المستتر، المفسر، بالمفعول. فيبطل في القلبية كما يبطل في المؤثرة الاتحاد، مع اتحادهما في العلة المانعة وهي اختلاف المفسِّر والمفسَّر الذي يدفع بالمغايرة بين الفاعل والمفعول وعدم الاتحاد.

ومع الاشتراك بين الأفعال الباطنة، والمؤثرة في مجوزات، ومبطلات الانعكاس؛ فقد ظهر لنا أيضًا انفرادات في هذا الباب:

حيث انفردت الباطنة: بجواز اتحاد الضمير، مع الاسم الظاهر، إذا كان الفاعل مفسرًا للمفعول، وكان المفعول ضميرًا متصلًا، حيث كانت العلة المختصة بهذا الباب أنه يشترط التخالف بين الفاعل، والمفعول، وأن الاسم المتقدم كان مرفوعا فكان الضمير له.

وانفردت المؤثرة ببطلان الانعكاس مع الاسم الظاهر: إذا أتى الفاعل مفسرًا للمفعول، وكان المفعول ضميرًا متصلًا حيث كانت طبيعة هذه الأفعال والغالب فيها التخالف والمغايرة بين الفاعل والمفعول ومن ثم لزم إبطال الانعكاس.

الفصل الرابع

مناقشة العلل العقلية لظاهر ة الضمائر المنعكسة

في ضوء البحث اللغوي الحديث

يريد البحث أن يسجل من مقتضى هذه الظاهرة: بحثا في منهج النحاة ذلك المنهج الذي يقتضي دائما حركة نشطة في دراسة التراث النحوي، هذا المنهج القائم على دراسة علمية صحيحة، فقد كان دائم الملاحظة بالتطور الحديث في الدرس اللغوي مشاركا فيه بما يقوم عليه من أسس لغوية وإنسانية صحيحة وصالحة للمشاركة فيما يقدمه الدرس الحديث من نظريات لغوية حديثة(١).

ولعلي أريد بذلك أن أوضح أن ثمة علاقة قائمة بين النحو العربي وبين ما يسمى بالنحو التحويلي بحسب رؤية الدارسين اللغويين، فالنحو العربي في معظمه قد صدر على أساس «عقلي» وهي نفس الأسس التي بنى عليها النظرية اللغوية التحويلية التي قادها اللغوي الأمريكي تشومسكي سنة ١٩٥٧، فكانت بداية ثورة في الدرس اللغوي الحديث(٢).

فقد رأينا من خلال الظاهرة كيف قدم الأداء اللغوي العربي الأمثلة المقبولة بضوابط محكمة محددة، وكيف قدم العقل النحوي التفسير والتحليل لها(٣) وهذان الجانبان العربيان: الأداء ويتمثل في (الاستعمال) والتعليل النحوي له؛ يمثلان مصطلحين في النظرية الغربية التحويلية لما يمثلان من طرفي الأساس لتلك النظرية التشومسكية.

فقد بنى تشومسكي نظريته اللغوية بقوام مصطلحين: هما: الأداء والكفاءة.

---

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج ص ١٦١ د. عبده الراجحي- جامعة الإسكندرية وبيروت العربية ١٩٧٩- دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت.

(٢) انظر: السابق ص١٠٩

(٣) انظر: السابق ص١٤٣، ١٤٤، ١٥٧، ١٦١.

فهذان الجانبان لا مناص عنده من الاهتمام بهما معا لفهم اللغة الإنسانية. أما الجانب الأول فهو الأداء اللغوي الفعلي، وهو الذي يمثل ما ينطقه الإنسان فعلا أي يمثل (البنية السطحية) للكلام في النظرية التوليدية.

وأما الجانب الثاني فهو الكفاءة التحتية عند هذا (المتكلم السامع المثالي) وهي التي تمثل البنية العميقة للكلام، فإن (الأداء أو السطح) يعكس (الكفاءة) أو ما يجري في العمق من عمليات.

ومعنى ذلك أن اللغة التي ننطقها فعلا إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة، تختفي وراء الوعي بل وراء الوعي الباطن أحيانا والهدف في الدراسة منها:

أن دراسة (الأداء) أي دراسة (البنية السطحية) تقدم التفسير الصوتي للغة، وأما دراسة (الكفاءة) أي (البنية العميقة) فتقدم التفسير الدلالي لها[١]

ومن منطلق تطبيق هذه النظرية على اللغة العربية يمكن لنا ذلك من خلال أخذ بعض العينات من هذه الظاهرة وإعادة توزيعها وتصنيفها إلى مصنفين:

أحدهما يصور الأداء اللغوي الفعلي وهو الذي يمثل ما ينطقه الإنسان فعلا، وهو ما يلقب في هذه النظرية بالبنية السطحية للكلام الإنساني[٢] وفي هذا الجانب تسجل الأساليب التي جاءت بها اللغة صحيحة مقبولة في الاستعمال.

فمن أمثلتها مع الأفعال العلاجية المؤثرة:

= أنا ضربت نفسي (إياي ضربت)

= أنت ضربت نفسك

= هو ضرب نفسه إياه ضرب

فهذه أمثلة جاءت بها اللغة وقد ضبطها الأداء أي الاستعمال العربي بناء على ما يقبله العقل بلوغا للمراد منها، حيث أوجب صحة الانعكاس وجود الأجنبي

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث ١١٥ فما بعدها

(٢) انظر: السابق ص٢٣٥ فما بعدها.

فاصل بين الضميرين المتحدين في المسمى من خلال لفظ "نفس" أو بتقديم أحد الضميرين على العامل وهو لفظ (إياي).

فهذا الجانب من الاستعمال اللغوي الفعلي والذي يسمى الأداء أو البنية السطحية عكس من الكفاءة العقلية، أو ما جري في العمق من عمليات عقلية.

فقد ظهر في الأساليب التي تخيل العقل النحوي في دراسة الظاهرة وجودها، وحكم عليها بأنها مرفوضة، حيث قدم التفسير الدلالي لها في الوعي الباطن: البطلان، لعدم إجازتها في المعنى، فلم تظهر ولم تتحول إلى بنية سطحية، فهي تكمن في الباطن، فما أدرك الوعي فيه صحة المعنى ومنطقية القبول، تحول إلى بنية سطحية وما أدرك فيه الوعي البطلان في المعنى؛ أظهره العقل النحوي في صورة الأمثلة المرفوضة.

وتمثل في العمق والباطن أو ما يسمى بالبنية العميقة.

ومن أمثلة ذلك: مع الأفعال العلاجية المؤثرة:

= أنا ضربتُني

= أنت ضربتَك

= هو ضَرَبَهُ

فكلها أمثلة مرفوضة على السطح جائزة في العمق للدراسة والبحث فقد رفض العقل اتصال الضمائر المنعكسة بالأفعال المؤثرة اتصالا مباشرا، من جهة أنها أفعال الجوارح، فلا تقوم الجارحة بإيقاع الفعل على ذاتها، فلا تضرب الذات الذات ولا يضرب زيدٌ نفسه وبنفس الأسس يتم توزيع الأساليب في الأفعال القلبية الباطنة وكيف أن الأداء اللغوي العربي وظَّفها وجعلها بُني سطحية كانت في الأصل والأساس بنى باطنة عميقة وتحولت إلى بُنى سطحية

فمن هذه الأساليب التي تمثل هذه البنى السطحية نحو:

= أنا ظننتني مجتهدا

= أنت ظننتك مجتهدا

= هو ظنه مجتهدا

حيث جادت اللغة في هذا الجانب بتقديم هذه الأساليب الصحيحة المقبولة بما قدمه الأداء من التفسير الصوتي لها حيث أثبت جدية الأسلوب وصحته.

لأن هذه الأفعال ليست أفعال حقيقية فليس لها تأثير الأفعال العلاجية فلا يشترط فيها مغايرة الضمائر بل يصح اتصال الضمائر المنعكسة بها اتصالا مباشرا.

على حين كان من أساليب البُنى العميقة مع الأفعال القلبية الباطنة نحو:

= أنا = ظننت نفسي مجتهدا

= أنت = ظننت نفسك مجتهدا

= هو = ظن نفسه مجتهدا

فلم تظهر هذه الأمثلة على السطح بصورة وافرة، فقد رفضه الأكثرون ولكن بدراستها في العمق قدمت الكفاءة التفسير الدلالي لها فاستبعدت واختفت وراء الوعي في العمق عندما أدرك العقل أنه لا يلزم المغايرة بين الضميرين الفاعلين والمفعولين [1].

وإذا أردنا التطبيق بالتحليل بمصطلح القوالب:

وذلك اعتمادا على التحليل اللغوي من منظور مدرسة القوالب في الدراسات اللغوية الحديثة، تلك المدرسة التي تشارك تشومسكي وجهة نظره القائلة بوجود جانبين في دراسة اللغة هما: جانب الكفاءة، وجانب الأداء.

فيلزم لذلك: توضيح منهج التحليل:

وذلك من خلال نموذج يمثل جانب الكفاءة، بالاعتماد على أثاره التي تتجلى في جانب الأداء.

---

(١) انظر النحو العربي والدرس الحديث ص ١١٥. آفاق جديدة- الضمائر المنعكسة ٢٣٥.

وبالقيام بطائفة من الإجراءات لوصف اللغة في هذه الأساليب بالاعتماد على القالب أو الإطار الذي يمثل الوحدة الأساسية، وهو عبار ة عن ارتباط بين موقع وظيفي وفئة من الوحدات التي تشغل هذا الموقع، مؤلفة من وظيفة وشكل، فهذه المواقع الوظيفية هي مواضع في أطر مركبات، تسمى بالقوالب أو الأطر، تحدد الدور الذي يقوم به الأشكال اللغوية في المركب بالقياس إلى غيرها، كالمسند إليه، والمسند، والحال، والمفعول به، وغير ذلك[١]

فنخلص إلى:

أن القالب عبارة عن ارتباطات بين الشكل والوظيفة توزع في مركبات اللغة، وتتنوع القوالب وفقا لمكوناتها إلى:

فينتج خلاصة القوالب ثلاث تصنيفات:

أ- قالب أساسي إجباري ويمثل له بالعلامة (+) لدلالة على وجوب وروده في المركب

ب- قالب أساسي اختياري ويمثل له بالعلامة (±) لدلالة على إمكان مجيئه في المركب[٢]

ج- قالب ثانوي اختياري[٣]

٣- القالب الثابت، هو الذي يثبت موضعه بالنسبة لغيره في التركيب وعلى العكس من ذلك لا يثبت القالب المتحرك في موضع معين بالنسبة لغيره.

"وهذا مثال لتحليل جملة مكونة من سلسلة من القوالب:

---

(١) انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ١٩٢ فما بعدها تأليف د. رمضان عبد التواب- كلية الآداب- جامعة عين شمس ط (٣).

(٢) انظر: مدخل إلى علم اللغة ص ١٩٤ د/ رمضان عبد التواب

(٣) انظر مدخل إلى علم اللغة ١٩٤.

العربة البطيئة المهمشة	نقلت
الجملة= + مسند إليه: عبار ة اسمية	+ مسند: فعل متعد

أثاث البيت	عبر الصحراء	يوم الخميس"[1]
+ مفعول به	+ مفعول فيه	+ مفعول فيه (ظرف
عبارة اسمية	(ظرف مكان) عبارة ظرفية	زمان) عبارة ظرفية

ثانيا: التطبيق على الظاهرة في أساليب الضمائر المنعكسة:

فإذا أردنا توليد الضمائر المنعكسة بتطبيق نهج مدرسة القوالب لأخذنا عينات من الجمل المقبولة وأخضعناها للتحليل على النحو الآتي:

نمثل للنموذج لأول بنموذج (أ): وهي عينات من الضمائر المنعكسة مع الأفعال المؤثرة:

وهو ضربت نفسي= جلدت ذاتي

ضربت نفسك= هلكت حالك

ضربَ نفسه= إياه ضرب

ونمثل للنموذج الثاني بنموذج (ب): وهي عينات ما قَبل الاستعمال مع الأفعال الباطنة:

: ظننتني

: ظننتك

: ظنه

تحليل النموذج الأول (أ)

ضرب	ت	نفس	ي
مكونات الجملة=	+مسند إليه الضمير	+ مفعول به عبارة	+ مسند إليه ضمير
+ مسند فعل متعد	فاعل عبارة اسمية	اسمية مضاف	عبارة اسمية

(١) انظر: مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص١٩٥.

: من خلال التحليل للجملة ندرك تركيبًا به سلسلة من القوالب الجبرية الأساسية، يمكن أن نضع بها قاعدة جبرية تتولد بها الضمائر المنعكسة.

منطوقها الآتي:

إذا كان الضمير عائدا على الفاعل في الأفعال العلاجية المؤثرة مسبوقا بأجنبي أو متقدما على العامل كان ضميرا منعكسا.

تحليل النموذج الثاني (ب)

ظننـ	ت	ني	منطلقا
مكونات الجملة=	+مسند إليه ضمير	+ مفعول به ضمير	+ مفعول ثان
+ مسند فعل متعد	الفاعل عبارة اسمية	عبارة اسمية	ضمير عبارة اسمية

من خلال التحليل ندرك تركيبا به سلسلة من القوالب ذات الموقع الوظيفي وتلزم شكلا في أطر جبرية يمكن أن نضع لها قاعدة جبرية تتولد بها أيضا الضمائر المنعكسة **منطوقها الآتي:**

إذا كان الضمير مفعولا أول لفعل من الأفعال القلبية الباطنة عائدا على الفاعل كان ضميرا منعكسا(١)

وعلى ذلك يمكن انتاج جملا بها ضمير منعكس وطرد أخرى لا تصلح لذلك

تعقيب:

هذا التصنيف الذي أشير إليه:

يثبت لنا ١- أن اللغة خلاقة بطبيعتها، فكل متكلم يستطيع أن ينطق جملا لم يسبق أن نطقها أحد من قبل، ويستطيع أن يفهم جملا لم يسبق أن يسمعها من قبل، وهذه هي قوم النظرية التشومسكية أو النظرة التحويلية.

وبالرغم من أن النظرية اللغوية غربية أمريكية إلا أنه أمكن تطبيقها على اللغة العربية من خلال ما ورد هنا، ومن ثم تطبيقها على كل اللغات.

---

(١) وانظر: آفاق جديدة جديدة في البحث اللغوي المعاصر- الضمائر المنعكسة- ٢٣٦ فما بعدها.

فالنحو ينبغي أن يكون صالحا لتوليد كل الجمل، ومن ثم عرف هذا النحو الغربي بأنه توليدي. لذا وجد بعض المحققين اللغويين أن العرب القدماء تناولوا شيئا قريبا من ذلك على نحو ما أُشير إليه، فهذا النحو التحويلي التوليدي يتفق مع النحو العربي في جوانب كثيرة فبينهما أصول مشتركة(١). كما يشير البحث إلى تقدم منهج النحاة، وأنه يسع ما وصل إليه الدرس الحديث من نظريات لغوية سواء على المستوى العربي أو على المستوى العالمي الغربي.

٢- ما تثبته النظرية التشومسكية وأسس المدرسة القالبية يقضي إلى سبق للدرس النحوي القديم

فقد أثبت بالتحليل بعض القواعد تتشابه في مضمونها بل تتطابق في مضمونها مع قواعد النحاة النابعة من الأداء اللغوي للأساليب، مما يثبت به مشاركة النحو العربي الدراسات اللغوية الحديثة في تطوير الدرس اللغوي ليس على المستوى العربي فحسب بل على المستوى الغربي والعالمي.

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ص١٠٩.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج:

أولا: في الأفعال الانعكاسية المؤثرة: فقد أثبت البحث:

١- أن أسباب إنكار الاستعمال العربي اتصال الأفعال المؤثرة بالضمائر المنعكسة – يرجع إلى أمرين:

أولهما: حقيقة الأفعال المؤثرة، وأنها أفعال تصاحب النفس وتخص الذوات وتقوم بها الجوارح المعبرة عن النفس.

الثاني: أن تناول الأفعال المؤثرة ومتطلبها الأشخاص والذوات فهي تطلب الذوات لتؤثر فيها فمدلولها الذوات، ومن ثم استحال اتحاد الفاعل والمفعول واستحال كونها لشخص واحد، لاستحالة قيام أفعال الجوارح التي هي أفعال النفس والذوات، لتوقع التأثير على ذاتها، فتضرب النفس النفس ومن ثم لا يقال في الاستعمال العربي ضربتُني وأهلكتُني وأهلكتك وأهلكته ولأنه لا يقال: (ضرب زيدٌ زيدًا) وأنت تريده نفسه، فهذا ما يأباه العقل.

٢- جوهر الأفعال المؤثرة: التغاير والتخالف بين الفاعل والمفعول فهو الغالب فيها ويعد سمة من سماتها وخصاصها فلا يكون الفاعل مفعولا.

٣- لا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد أحدها رفع والآخر نصب، وهما لشيء واحد في أفعال النفس المؤثرة.

٤- يخشى اللبس مع أفعال النفس فإذا أسند ضمير الفاعلين إلى ضميرين المفعولين حال اتحادهما في المعنى؛ فقد يسبق إلى الفهم ما هو الغالب فيها من التغاير، وبخاصة لم تقو حركة المضمر على دفع ذلك اللبس لذلك لم يتم صحة توحيد الضميرين.

٥- كشفت الأساليب، والنماذج، في الأفعال المؤثرة عن لزوم الاستعانة إما بلفظ أجنبي يظهر في اللفظ لإسقاط الفعل عليه في اللفظ متصلا بالضمير المنعكس من خلال كلمة نفس أو أنفس أو أسماء تؤدي نفس معناها من

كلمة كيان أو روح أو ذات ونحوها أو حروف جر استعملت في هذا الاستعمال أسماء مثل: عليكم وعنكم.

وإما الاستعانة بالضمير المنعكس منفصلا، مؤخرا أو مقدما على عامله أو محذوف العامل، فالمنفصل والنفس يشتركان في الانفصال، فهما مترادفان، فاستعمل أحدهما موضع الآخر

٦- إنما اختير النفس، وما يرادفها أو الفصل لإباحة اتصال الضمير المنعكس مع الأفعال المؤثرة ليمثلوا دور أجنبي يصح الوقوع عليه والتأثير فيه.

ثانيا: في الأفعال الانعكاسية الباطنة: فقد أثبت البحث:

١- أسباب قبول الاستعمال العربي، اتصال هذه الأفعال بالضمائر المنعكسة ترجع إلى عدة خصائص تكمن بها.

أولها: أنها ليست أفعالا حقيقية، فلم يتم لها تأثير من حيث كانت تتعلق بالقلوب خفية فلا ترى بالعين فَضَعُفَتْ لخفائها عن أن تؤثر.

الثاني: أن فاعلها لم يكن فاعلا حقيقيا، لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر، فلم يغلب فيها التخالف مع المفاعيل الأولى.

الثالث: أن المفعول الأول معها لم يكن مفعولا حقيقيا، لأنه كان معروفا عنده فصار ذكره لغوا كالمعدوم.

الرابع: أن متناولها المعاني والأحداث وليس الذوات، فلا تطلبا ولا تقع عليها، بل تقع على المعاني مثلها فيخبر بها عنها فتجعل الحديث بها شكا أو علما.

الخامس: مفعولها الحقيقي هو المفعول الثاني، فالشك والعلم يتعلقان به، لأن الشك وقع فيه.

السادس: لا يغلب التخالف بين الفاعل والمفعول هنا ومن ثم حسن اسناد فعل الفاعلين إلى المفعولين الأولين وجاز اتحادهما، لأن مفعولها الحقيقي هو مضمون الجملة أو المفعول الثاني، والقياس جواز (ظن زيد زيدًا قائما) أي نفسه.

٢- كشفت الأساليب، والصور في الأفعال الباطنة عن:

قبول الاستعمال مباشرة الأفعال الباطنة لهذه الضمائر المنعكسة دون الاستعانة معها بأجني أو انفصال على الوجه الغالب فيها. حيث جاء الاتصال المباشر كثيرا في القرآن والحديث والشعر والتراكيب العربية.

ثم يليه في الكثرة الاستعانة بانفصال الضمير المنعكس في حالة أن يتقدم على عامله، أو يقع بعد إلا أو إنما اتفاقا مع سائر الأفعال المستحقة لانفصال الضمير متى تعذر اتصاله في هذه المواضع، ثم يليه في الكثرة أن يستعان بأجنبي يتصل به الضمير، وغالبا ما يكون (أنَّ وإنَّ) الناسختين وقد كثر في القرآن والحديث على السواء أو الاستعانة بلفظ النفس أو اسم في معناها مضافا للضمير المنعكس على الوجه القليل في الاستعمال.

ثالثا: الأفعال مطلقا مع الاسم الظاهر فقد أثبت البحث:

١- أن ظاهرة الانعكاس لا تنحصر في اتحاد الفاعل والمفعول على (الضميرين) (المتصلين) بل ثبت اختلافهما اتصالا وانفصالا واسما ظاهرا.

٢- تتفق الأفعال مطلقا مؤثرة وباطنة في صحة الانعكاس بين الاسم الظاهر والضمير المتحدين في المعنى شريطة أن ينفصل الضمير سواء أكان الضمير للمفعول والاسم الظاهر هو الفاعل، أو كان الضمير للفاعل والاسم الظاهر هو المفعول.

٣- يقتصر الانعكاس بين الاسم الظاهر والضمير المتحدين في المعنى على الأفعال الباطنة فقط إذا أتى الاسم الظاهر فاعلا مفسرا للمفعول وكان المفعول ضميرًا متصلا نحو: (زيدٌ ظنه قائما).

٤- تتفق الأفعال مطلقا مؤثرة وباطنة في بطلان الانعكاس بين الاسم الظاهر والضمير فلم يتحدا معنى إذا أتى الفاعل ضميرا متصلا مستترا مفسرا بالمفعول نظرا للاختلاف بين المفسِّر والمفسَّر

٥- يقتصر بطلان الانعكاس بين الاسم الظاهر والضمير على الأفعال المؤثرة إذا كان الفاعل مفسرا للمفعول وكان المفعول ضميرا متصلا، نظرا للزوم التخالف.

٦- يلحق باب كان وأخواتها بالأفعال الباطنة في أحكام الانعكاس كما يلحق باب أعطى وأخواتها بالأفعال المؤثرة في أيضًا أحكام الانعكاس.

وأخيرا: سجل البحث:

١- سبق منهج النحاة، منهج النظرية التحويلية- مشاركا في تطور الدرس اللغوي الحديث.

٢- ما قدمه النحاة من علل عقلية في طرح الأسباب والدوافع مثَّل جانب "الكفاءة بالاعتماد على أثاره التي تجلت في جانب الأداة

٣- أن الأداء اللغوي ظهر في الاستعمال العربي في البنية السطحية عاكسا ما دار في العمق بمفهوم النظرية اللغوي الحديثة.

٤- كشفت دراسة النظرية الحديثة عن أصول مشتركة بينها وبين المنهج العربي في النحو العربي.

٥- ساهمت النظرية في الكشف عن إبداع اللغة وكيف أنها بطبيعتها خلاقة يمكن للمتكلم بها من أن ينطق جملا لم يسبق أحد إليها من قبل.

٦- ما تفضي إليه النظريات اللغوية الحديثة سبق إليه بالدرس النحوي القديم

٧- ما تثبته النظرية التحويلية في مدرسة القوالب من قواعد إجبارية تمثل في ظاهرة بالقواعد النحوية، فالتحليل الحديث يفضي إلى النتائج المنتهية منذ الخليل وسيبويه ومن بعدهما استنادا إلى الأداء اللغوي الوارد في الأساليب.

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب–لأبي حيان–تحقيق د. مصطفى النماس ط (١) ١٤٠٤هـ.

٢. أسرار العربية–تأليف الإمام أبي البركات بن أبي سعيد الأنباري–تحقيق: محمد بهجت البيطار– مطبوعات المجمع العلمي بدمشق بدون تاريخ طبع.

٣. الأشباه والنظائر في النحو– للسيوطي– عبد العال سالم مكرم–مؤسسة الرسالة– بيروت.

٤. الأصول في النحو– لابن السراج– تحقيق د. الحسين الفتلي ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٥. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر–أ. د محمود أحمد نحلة–مكتبة الآداب، كلية الآداب– جامعة الإسكندرية– ٢٠٠٢– دار المعرفة الجامعية.

٦. الأمالي– لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم، دار الكتاب العربي– بيروت.

٧. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين–لابن الأنباري ومعه الانتصاف، تأليف/ محمد محي الدين عبد الحميد ١٤٠٧هـ–١٩٧٨م– المكتبة العصرية– صيدا– بيروت.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك–تأليف ابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد– دار الطلائع.

٩. تاج العروس في جواهر القاموس– للزبيدي– تحقيق عبد الستار أحمد فراج– مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥ وطبعة مكتبة الحياة بيروت.

١٠. التبيان في إعراب القرآن للعكبري– تحقيق: على محمد البجاوي–دار الجيل– بيروت، مكتبة المجلد العربي– القاهرة– الأزهر.

١١. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد–لابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي–دار الكتاب العربي.
١٢. تذكرة النحاة–لأبي حيان–تحقيق: عفيفي عبد الرحمن–مؤسسة الرسالة ط (١) ١٩٨٦م.
١٣. التصريح بمضمون التوضيح–لخالد الأزهري–دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي.
١٤. التعريفات– للجرجاني علي بن محمد بن علي عاش من: ٧٤٠–٨١٦هـ، تقديم: إبراهيم الإبياري– دار الريان التراث.
١٥. تفسير البحر المحيط–لأبي حيان– تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون–دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان.
١٦. الجنى الداني في حروف المعاني–للمرادي–تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط (١) ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية–لبنان– بيروت.
١٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني–عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية.
١٨. حاشية يسن على التصريح– لياسين العليمي، دار إحياء الكتب لعربية–فيصل عيسى البابي.
١٩. خزانة الأدب–للبغدادي–تحقيق عبد السلام هارون–مكتبة الخانجي، القاهرة ط (٣) ١٩٨٩م.
٢٠. الخصائص–لابن جني–تحقيق محمد علي النجار ط (٤)، نشر الهيئة العامة للكتاب.
٢١. الدرر اللوامع على همع الهوامع–للشنقيطي– نشر الخانجي المطبعة الجمالية– القاهرة.
٢٢. ديوان أبي نواس–دار صادر–بيروت.
٢٣. ديوان امرئ القيس–تحقيق: محمد أبي الفضل–دار المعارف بمصر.

٢٤. ديوان ذي الأصبع العدواني- حققه عبد الوهاب محمد علي العدواني- وآخر. الموصل ١٩٧٣.
٢٥. ديوان زهير بن أبي سلمى- دار صادر- للطباعة والنشر- بيروت.
٢٦. ديوان عنترة- تحقيق: محمد سعيد مولوي- المكتب الإسلامي- بيروت ط (٢) ١٩٨٣م.
٢٧. ديوان قطري بن الفجاءة- ضمن ديوان الخوارج، حققه: نايف معروف- دار المسيرة- بيروت ط (١) ١٩٨٣م.
٢٨. ديوان طرفة بن العبد-دار الفكر للجميع-بيروت.
٢٩. رصف المباني- للمالقي- تحقيق: أحمد محمد الخراط-مجمع اللغة العربية- دمشق.
٣٠. سر صناعة الإعراب- لابن جني- تحقيق د. حسن هنداوي- دار القلم دمشق ١٩٩٣م.
٣١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق لشرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد الجزء الأول- المكتبة العصرية صيدا- بيروت.
٣٢. شرح الألفية- لابن الناظم-حققه عبد المجيد- دار الجيل- بيروت- لبنان
٣٣. شرح التسهيل- لابن مالك تحقيق محمد عبد القادر وآخرون-دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
٣٤. شرح جمل الزجاجي-لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح م. أ. ع بدون تاريخ.
٣٥. شرح ديوان الحماسة-للمرزوقي- نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر-ط(٢)/ ١٩٦٨م.
٣٦. شرح ديوان زهير- صنعه ثعلب- نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤- نشر الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة ١٩٦٤م.

٣٧. شرح شواهد المغني للبغدادي–تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، دمشق ١٣٩٣.
٣٨. شرح شواهد المتنبي للسيوطي–البهية ٣٢٢ وأخرى، منشورات دار مكتبة الحياة– بيروت.
٣٩. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ–لابن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي–نشر لجنة إحياء التراث العراق ط (١) ١٩٧٧م.
٤٠. شرح الكافية–للرضي–طبعة جديدة تعليق حسن عمر–مؤسسة الصادق.
٤١. شرح الكافية الشافية–لابن مالك–حققه د. عبد المنعم هريدي– دار المأمون للتراث، أم القرى– مكة.
٤٢. شرح المفصل–لابن يعيش–مكتبة المتنبي–القاهرة.
٤٣. الشعر والشعراء– لابن قتيبة– تحقيق أحمد محمد شاكر ط (٣) ١٩٧٧م.
٤٤. القاموس المحيط–للفيروز آبادي– دار الحديث–القاهرة، أنس محمد الشامي–زكريا جابر أحمد.
٤٥. الكتاب–لسيبويه–تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة (٣) ١٤٠٨هـ.
٤٦. الكتب الستة– صحيح البخاري– صحيح مسلم– مسند أبي داود– الترمذي– النسائي– ابن ماجة– اعتنى به رائد بن صبري بن أبي عُلفة– الطبعة الأولى ١٤٢٦–٢٠٠٥م المجلد الثاني–مكتبة الراشد.
٤٧. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي المتوفى ١٠٩٤هـ– ١٦٨٣م– تدقيق– د/ عدنان درويش محمد المصري. مؤسسة الرسالة
٤٨. لسان العرب– لابن منظور– طبعة دار المعارف.

٤٩. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي- تأليف د. رمضان عبد التواب- كلية الآداب- جامعة عين شمس- ط (٣) ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م- مكتبة الخانجي.

٥٠. معاني القرآن-للأخفش-تحقيق: د. هدى محمد قراعة- مطبعة المدني-الناشر مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٥١. معاني القرآن-للفراء-تحقيق: أحمد يوسف نجاتي محمد علي النجار- مكتبة المجلد العربي-القاهرة-الأزهر.

٥٢. معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ط (١) ١٤٠٨-١٩٨٨.

٥٣. مغني اللبيب-لابن هشام-تحقيق: الفاخوري-دار الجبل-بيروت ط (١)، ١٤١١-١٩٩١م.

٥٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية- للعيني- تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون-دار السلام للطباعة.

٥٥. المقتضب-للمبرد-تحقيق: الشيخ عبد الخالق عضيمة-دار الكتاب العربي-دار الكتاب اللبناني-القاهرة ١٣٩٩هـ.

٥٦. منهج السالك إلى ألفية بن مالك-للأشموني-ومعه حاشية الصبان- ومزيل بشرح شواهد العيني-دار إحياء الكتب العلمية-فيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٧. النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج - تأليف د. عبده الراجحي جامعة الأسكندرية وبيروت العربية ١٩٧٩- دار النهضة العربية.

٥٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- تحقيق: محمد عبد السلام هارون- د. عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م- بيروت.

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد	٢٠٣٦
الفصل الأول: الضمائر المنعكسة مع أفعال النفس المؤثرة	٢٠٤٠
المبحث الأول: حقيقة الأفعال المتعدية "مطلقا"، وما تطلبه العلاجية المؤثرة على الوجه الخاص.	٢٠٤٠
المبحث الثاني: الكشف عن ظاهرة انعكاس الضمائر في الاستعمال العربي مع أفعال النفس المؤثرة، وموقف النحاة منها.	٢٠٤٣
المبحث الثالث: الأسباب الدافعة لرفض الاستعمال العربي اتصال الضمائر المنعكسة بأفعال النفس المؤثرة.	٢٠٤٨
المبحث الرابع: مظاهر اتصال الضمائر المنعكسة بأفعال النفس المؤثرة من خلال التحليل للاستعمال العربي لها.	٢٠٥٤
الفصل الثاني: الضمائر المنعكسة مع الأفعال الباطنة	٢٠٧٠
المبحث الأول: المقصود بالأفعال الباطنة.	٢٠٧٠
المبحث الثاني: ما يجوز اتصاله بالضمائر المنعكسة من الأفعال الباطنة، وما لا يجوز منها.	٢٠٧٢
المبحث الثالث: ما أجري من الأفعال المؤثرة مجرى الأفعال الباطنة في قبول ظاهرة الانعكاس.	٢٠٧٤
المبحث الرابع: الكشف عن ظاهرة انعكاس الضمائر في الاستعمال العربي مع الأفعال الباطنة، وموقف النحاة منها.	٢٠٨٣
المبحث الخامس: الأسباب الدافعة لقبول الاستعمال العربي اتصال الضمائر المنعكسة بأفعال الباطنة.	٢٠٨٧
المبحث السادس: مظاهر انعكاس الضمير مع الأفعال الباطنة من خلال التحليل للاستعمال العربي لها.	٢٠٩٠
الفصل الثالث: مبطلات الانعكاس ومجوزاته مع الاسم الظاهر	٢٠٩٧
المبحث الأول: مبطلات الانعكاس مع الاسم الظاهر.	٢٠٩٧
المبحث الثاني: مجوزات الانعكاس مع الاسم الظاهر.	٢٠٩٩
الفصل الرابع: مناقشة العلل العقلية لظاهرة الضمائر المنعكسة في ضوء البحث اللغوي الحديث	٢١٠٢
الخاتمة	٢١١٠
ثبت المصادر والمراجع	٢١١٤